



الوادي في: 2022/02/07

الرقم:023.../م/ع/ك ع ا ق ت و ع ت/2022

شهادة اعتماد مطبوعة

يشهد رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي على أن:

د/ محمد البشير بن عمر أستاذ محاضر أ

قدم للمجلس العلمي لكلية عن طريق اللجنة العلمية لقسم علوم
التسيير مطبوعة علمية بعنوان: التحليل المالي مدعمة بتمارين موجهة لطلبة سنة
ثالثة إدارة مالية، قسم علوم التسيير، وبعد التقارير الايجابية المقدمة من طرف لجنة
القراءة والتحكيم.

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
فانه يتم اعتماد المطبوعة وتعتبر محكمة علميا
Université Echahid Hamma Lakhdar - El Oued

رئيس المجلس العلمي





الوادي في: 2022/01/03

الرقم: 001/2022 ل ع ق ت/ ع ق ت/ ل ع ق ت ع ت

شهادة إدارية (اعتماد مطبوعة)

يشهد السيد رئيس اللجنة العلمية لقسم علوم التسيير، بأن الدكتور بن عمر محمد البشير، قدم أمام اللجنة

العلمية لقسم علوم التسيير المنعقدة بتاريخ 2018/10/03، مطبوعة بعنوان:

التحليل المالي - مدعمة بتمارين

مقدمة لطلبة السنة الثالثة إدارة مالية؛ عدد صفحاتها 120 صفحة؛ وبعد تعيين لجنة الخبرة وبعد استلام تقارير الخبرة

الاجيابة، واستيفاء المطبوعة الجوانب الشكلية والمنهجية والشروط المعتمدة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تمت المصادقة من طرف أعضاء اللجنة العلمية على اعتماد المطبوعة للتدريس.

رئيس اللجنة العلمية للقسم



جامعة الشهيد حمه لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
محاضرات في مقياس

التحليل المالي

مدعمة بأمثلة وتمارين
موجهة لطلبة السنة الثالثة إدارة مالية

• من إعداد:

✓ الدكتور: محمد البشير بن عمر

السنة الجامعية: 2018 / 2019

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى:

جميع الأساتذة والباحثين.....

جميع الطلبة في مختلف مستوياتهم....

كل طالبي العلم.....

إلى.....

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوعات
01	الإهداء
02	فهرس المحتويات
04	فهرس الأشكال البيانية
06	فهرس الجداول
08	مقدمة المطبوعة
11	الجزء النظري
15	المحور الأول: ماهية الوظيفة المالية للمؤسسة
19	المحور الثاني: التحليل المالي التقليدي سيولة استحقاق
	المحور الثالث: التحليل المالي الوظيفي
23	المحور الرابع: التحليل المالي التحرك (الديناميكي)
27	المحور الخامس: تحليل جدول التدفقات المالية
32	المحور السادس: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية
40	المحور السابع: تحليل النسب المالية
42	الجزء التطبيقي
43	المحور الأول: مجموعة من الأسئلة النظرية وأمثلة محلولة
59	المحور الثاني: مجموعة تمارين مقترحة
78	قائمة المراجع

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	يوضح حالات الإفلاس المالي	01
18	يوضح الميزانية المالية المختصرة	02

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	جدول الموارد والاستخدامات حسب P,C,G	01
23	جدول استخدام تغيير رأس المال العامل	02
26	جدول تدفقات المالية لعدة سنوات	03
28	جدول تدفقات الخزينة	04

مقدمة المطبوعة

نهدف من خلال هذه المطبوعة إلى إزالة الغموض والمشاكل العالقة في هذه المادة (المقياس) بصفة عامة، لذا قام الباحث إلى التعرض في طيات هذه المطبوعة إلى توضيح الخطوط العريضة لهذا المصطلح المتداول والمتعامل به خاصة داخل المؤسسات، حيث يمكن لهذا العنصر التعامل مع جميع الأدوات الأساسية التي تمكن المحلل المالي من التعامل معها لتحليل كل الوضعيات داخل المؤسسة وخاصة الوضعية المالية، كذلك توضيح الأساليب والتقنيات والمؤشرات والنسب المالية الهامة، حيث تم التعامل معها بشكل من الجدية والموضوعية في مراحل وخطوات هذه المطبوعة، ولعلها تفيد في إيضاح المعالم والمحاور الكبرى لهذه المادة، وبالتالي قسمها الباحث إلى جزئين أساسيين من خلالهما تحديد مختلف جوانب هذه المطبوعة.

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوضعية مالية أو للكشف عن نقاط القوة والضعف أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة زمنية معينة ممثلة في سنة أو لعدة سنوات، ويعد أيضاً من أهم المراحل الأساسية في اتخاذ القرارات، ويهتم بدراسة المؤسسة بشكل عام هدفه تحقيق الهدف العام للمؤسسة، ويعمل التحليل المالي بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة ومن ثم الحكم على الوضعية الكلية للمؤسسة. لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذه المطبوعة إلى عدة محاور من خلالها يمكن تغطية الجوانب والعناصر الكبيرة والمهمة في الموضوع.

المحاور الأساسية التي تناولتها المطبوعة وهي:

● الجزء النظري: يتكون من المحاور أو العناصر التالية:

- ✓ الوظيفة المالية.
- ✓ التحليل المالي الساكن.
- ✓ التحليل المالي المتحرك.
- ✓ المؤشرات الأساسية للتدفقات المالية.
- ✓ تحليل النتيجة باستخدام أداة النقطة الميتة.
- ✓ تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية.
- ✓ تحليل النسب المالية.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

تحليل مصادر التمويل وتحليل اختيار وتقييم الاستثمارات. ✓

الجزء التطبيقي: يحتوي على مجموعة من: ●

مجموعة الأسئلة النظرية وأمثلة محلولة. ✓

مجموعة التمارين المقترحة. ✓

الجزء النظري

المحور الأول: ماهية الوظيفة المالية (تعريفها، التطور التاريخي، أهميتها، وأهدافها)

يمكن تحديدها بشكل مبسط ومختصر في العناصر التالية:

1. تعريف الوظيفة المالية

للوظيفة المالية عدة تعاريف كلها تحدد معنى واحد من وجهات نظر مختلفة، ويمكن أن ندرجها في

النقاط التالية¹:

- مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة

بالنسبة للمؤسسة وفي إطار محيطها المالي.

- هي النشاط الذي يركز أساسا على تحصيل الأموال بالطريقة الأقل كلفة، أي ينصب اهتمام الوظيفة

المالية على تسيير الأموال اللازمة، وتسييرها بعد ظهور الصناعات والاختراعات التكنولوجية الجديدة التي

زادت من حاجة المؤسسات إلى الأموال نتيجة لذلك، وعلى ذكر الاهتمام بوصف طرق التمويل الخارجي

وإهمال جانب التسيير الداخلي للمؤسسة وذلك باقتصره على جانب الخصوم في الميزانية.

- مع التطور الجوهري بدأت الوظيفة المالية تأخذ مفهوما أكثر اتساعا لتشمل اتخاذ القرارات بشأن

نوعية الأموال المطلوبة، وتحت هذا القرار مدى اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل أصولها سواء كان

تمويل طويل أو قصير المدى كما دخلت الوظيفة في مجالات أخرى تتمثل في اتخاذ القرارات بمجالات

الاستثمارات المستقبلية في كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة والمتداولة بما يضمن كفاية الأموال

المستثمرة في كل أصل وعدم المغالاة في الاستثمار فيها، كذلك اقتضى الأمر إضافة مهمتين جديدتين إلى

الوظيفة المالية، الأولى وهي التخطيط المالي لمعرفة ما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل وذلك قبل اتخاذ

القرار، وأما المهمة الثانية في الوقاية المالية، للحكم على مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها بالفعل².

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- هي عبارة عن مجموعة المهام والأنشطة التي يقوم بها عدد من المصالح والأقسام الهدف منها إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها³.
- هي الدور الذي يقوم به المديرون الماليون من وضع خطط للتمويل على الموارد ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى⁴.
- هي مجموعة من القرارات والتصرفات المالية المرتبطة بالتمويل والاستثمار والتي تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تعظيم ثروة المساهمين⁵.
- فالمفهوم الأول يعني الوظيفة الإدارية المتعلقة بالنواحي المالية للمؤسسة، أما الثاني فيقصد الوحدة الإدارية التي تتولى هذا النشاط المالي⁶.
- هي تلك الوظيفة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة، وذلك من خلال تنفيذها لوظائف متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد و تفسير التقارير المالية والموازنات التقديرية⁷.
- هي الأعمال التي يقوم بها المدير المالي ورجاله في المشروع⁸.

2. التطور التاريخي للوظيفة المالية

شهدت الوظيفة المالية منذ نشأتها عدة تغيرات وتطورات، يمكن ذكرها في المراحل التالية¹:

1.2. فترة الثلاثينيات

شهدت هذه الفترة أزمة الكساد عام 1929 التي أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات بمختلف أحجامها وأنواعها وأنشطتها، حيث اهتمت الوظيفة المالية بالتركيز على إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم والى توفير السيولة للمؤسسات وإلى وضع القواعد المسيرة لأسواق المال.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

2.2. فترة ما بين الأربعينيات والخمسينيات

تم التركيز في هذه الفترة على جانب المؤسسي منها وتميزت قواعدها بالوصفية بالإضافة إلى اهتمامها بوجهة نظر الخارجية بدلا من وجهة نظر الداخلية.

3.2. فترة الستينيات

انتقل تركيزها إلى التحليل النظري وإلى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالأصول والخصوم بشكل الذي يعظم قيمة المؤسسة. حيث تطور مفهوم الوظيفة المالية في الستينيات والسبعينات ليشمل السياسات والقرارات ذات الصلة بقيمة المؤسسة وتعظيم الثروة ومعالجة التضخم، وكذلك تكوين الهيكل المالي وهيكل رأس المال نظرا لما شهدته هذه الفترة من مشاكل اقتصادية عديدة لاسيما التضخم المالي وندرة الأموال وارتفاع تكلفة الأموال².

3.2. فترة الثمانينيات

اهتمت هذه الفترة بقيمة المؤسسة بشكل أساسي ورئيسي والذي يركز على التحليل المالي بكل جوانبه.

4.2. فترة بداية القرن العشرين

اعتمدت هذه الفترة على استراتيجيات التعاون والتكتل وظهور استراتيجيات النمو والاندماج وظهور ظاهرة شراء المؤسسات من قبل المؤسسات القائمة بشكل كلي وهي التي ركزت عليها الوظيفة المالية.

3. أهمية الوظيفة المالية

محاضرات في مقياس التحليل المالي

إن الهدف الأساسي للمؤسسة هو ضمان بقائها في ظل القيود المفروضة عليها من المحيط، وبالتالي تضمن نوعاً من التوازن المالي الذي يسمح لها بمواصلة نشاطها لذلك فإن الجانب المالي ركيزة أساسية بالنسبة لها، كما أنه لا يخفى أن عدم كفاية الأموال أو نقصها في المؤسسة يؤدي إلى عواقب وخيمة تضرها وتزعزع استقرارها، ويمكن أن تؤدي بها إلى الزوال هذا لأن نقص المال يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع الفرص الاستثمارية وبالتالي يقل الربح، وقد تتعرض المؤسسة إلى خسارة لأن صحتها ونموها مرتبط بتوازن مختلف أجزاء الميزانية ومراقبة هيكلها المالي باستمرار، أضف إلى ذلك أن القرارات المتخذة في المنشأة لها انعكاسات مالية باعتبار أن الوظيفة المالية في الاقتصاديات الحديثة أصبحت تتعدى جمع الأموال إلى المشاركة في اتخاذ القرارات اتجاه نوعية الأموال المطلوب بتدبيرها رغم أنه لا توجد قاعدة عامة تمكن من معرفة الوظيفة المالية لمجموع المؤسسات، إلا أن هذه الأهمية تتوقف أساساً وترتبط إلى مدى كبير بحجم المؤسسة³.

4. أهداف الوظيفة المالية

يمكن تقسيم أهداف المؤسسة إلى هدفين أساسيين من خلالهما تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها

وهي:

1.4. الأهداف العامة للوظيفة المالية

ونقصد تحقيق الهدف العام للمؤسسة، وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق المدير المالي، وهذه

الأهداف هي:

1.1.4. تعظيم الربح

محاضرات في مقياس التحليل المالي

يرى الكثيرون أن المسؤولية باستطاعتها زيادة إجمالي الأرباح عن طريق إصدار أسهم جديدة في السوق المالي وهو ما يعني تخفيض ربح السهم الواحد، ويجدون فكرة تعظيم الربح في السهم بالرغم من أن هذه الفكرة لها عيوب منها: أنه هدف قصير، تجاهل القيمة الزمنية للقيود، أنه يعني التركيز على مصلحة الملاك، ونتيجة لهذه العيوب أو الانتقادات طالب البعض بمبدأ تعظيم الثروة.

2.1.4. تعظيم الثروة

يتضمن هذا الهدف تحقيق عوائد عظمي للمؤسسة على الاستثمارات حيث يحصل المساهم على عائد في شكل أرباح موزعة وهو هدف طويل الأجل، يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات الملاك، كما يعتبر كمحصلة للقرارات المالية هذه القرارات هي الاستثمار و التمويل.

2.4. الأهداف الخاصة للوظيفة المالية

وهي تخص كفاءة تسيير الإدارة المالية، هذا يعني بقاء المؤسسة في حالة استمرارية دائمة، ومن أهم الأهداف الخاصة للوظيفة المالية نذكرها في الآتي:

1.2.4. هدف السيولة

ينظر لسيولة في مفهومها (المفهوم عن طريقة التدفق) على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال، وفي مفهومها الكمي هي عبارة عن كمية الأصول الموجودة لدى المؤسسة والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمؤسسة.

2.2.4. هدف التوازن المالي

محاضرات في مقياس التحليل المالي

هذا الهدف يعتمد على الخطوات والنقاط التالية:

1.2.2.4. هدف النمو

تسعى كل مؤسسة إلى المحافضة على تطورها وبقائها واستمرارها.

2.2.2.4. التوازن المالي الطويل الأجل

وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها بطريقة مستمرة في المستقبل وهذا على المدى الطويل، ويعني ذلك تمويل مجموعة احتياجات المؤسسة، سيؤدي إلى اتخاذ القرارات السليمة، وهذا ما نجده في القيود الاقتصادية التي تحكم النظام الرأسمالي، وأيضاً بالنسبة للمؤسسة العمومية أصبح هدف التوازن المالي طويل المدى يشكل قيد مالي.

3.2.2.4. التوازن المالي قصير الأجل

يمكن للمؤسسة من خلاله الاحتفاظ بجزء من موجوداتها على شكل سيولة، وهذا الجزء من السيولة تحكمه أسس عملية لا ينبغي تجاهلها وأهم هذه الأسس تسديد التزامات، كما ان زيادة الاحتفاظ بالسيولة عند القدر اللازم يعتبر استثمار غير منتج يحرم المؤسسة من فرص استثنائية قد تصادفها.

4.2.2.4. هدف المردودية

يعتبر هدف المردودية المطلوب الأساسي لتغطية تكلفة رأس المال، وهو ضرورة مالية، سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية.

تعتبر الاستقلالية المالية عن المهام الأساسية للمدير المالي لأن فقدانها يعني فقدان المؤسسة لاستقلاليتها الكلية، وهذا لا يحدث وبالتالي يجب على الجهاز المالي أن يقوم بتنبؤات وخصوصا في مجال الخزينة، ليشكل نظاما إعلاميا فعالا على الجهاز المالي يسمح بتدفق المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالمحاسبة التي تطلعنا عن ما يخص نواتج و تكاليف المؤسسة، ويمكن توضيحها في الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \text{مجموع الديون الخارجية} / \text{الأموال الخاصة} \dots\dots\dots (01)$$

هي قدرة المؤسسة على دفع أو تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها في أي لحظة زمنية معينة أو متفق عليها، و بهذا فهي في علاقة دائمة مع السيولة وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{الملائمة المالية} = \text{النقديات} / \text{القروض قصيرة الأجل} \dots\dots\dots (02)$$

المحور الثاني: التحليل المالي الساكن

يعتمد المحلل المالي في تحليله للجوانب المالية داخل المؤسسة على عنصرين أساسيين، يمكن من خلالهما الكشف عن المشاكل والأخطاء التي تقع فيها وبالتحديد وضعيتها المالية، ومن هذين التحليلين هما: التحليل المالي التقليدي (سيولة - استحقاق)، التحليل المالي الوظيفي.

1. التحليل المالي التقليدي (سيولة - استحقاق)

يدعي كذلك التحليل الذمي أو تحليل سيولة - استحقاق وهي طريقة قديمة تعتمد في تحليلها على مخطر العسر المالي واليسر المالي ومخطر الإفلاس المالي.

1.1. مفهوم التحليل المالي التقليدي

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث يعتبر حسب هذا المنظور على أنها وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية أي (التزامات وممتلكات مالية)، ويتم من خلالها جرد عناصر الأصول والخصوم، ويمكن توضيحها كما يلي:

- وحدة اقتصادية هدفها تحقيق الربح.
- وحدة قانونية حقوق (الأصول)، التزامات (الخصوم).

محاضرات في مقياس التحليل المالي

2.1. مفاهيم أساسية لهذا التحليل

هناك أربعة مفاهيم أساسية يعتمد عليها هذا التحليل نوضحها كما يلي:

1.2.1. مفهوم اليسر المالي

وهي الحالة التي تكون فيها أصول المؤسسة أكبر من خصومها، أي ممتلكات المؤسسة أكبر من

التزاماتها.

2.2.1. مفهوم العسر المالي

وهو عكس اليسر المالي، حيث تأخذ المؤسسة الوضع الذي تكون فيه التزامات المؤسسة (الخصوم)

أكبر من ممتلكاتها (الأصول).

3.2.1. مفهوم الذمة المالية

تعتبر الذمة المالية عن الفرق بين ممتلكات المؤسسة (مجموع الأصول) والتزاماتها الخارجية (مجموع

الديون الخارجية)، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الذمة المالية} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الديون الخارجية} \dots\dots\dots (03)$$

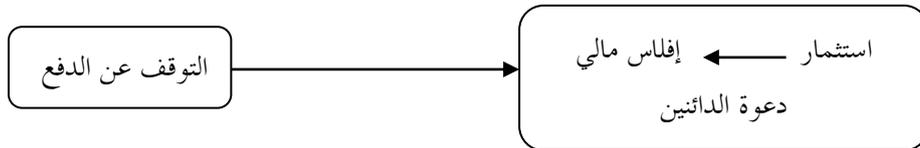
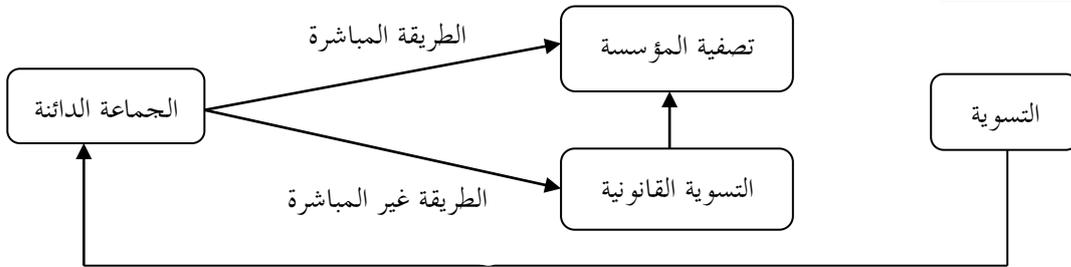
4.2.1. مفهوم الإفلاس المالي

نستطيع التعبير عن الإفلاس المالي في المؤسسة، هو عدم قدرتها على تسديد ديونها في الآجال

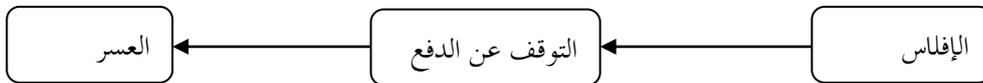
المحددة، ويمكن توضيح حالات الإفلاس المالي في المؤسسة حسب الشكل كما يلي:

الشكل رقم (01): يوضح حالات الإفلاس المالي

الحالة الأولى: يمكن توضيحها في الشكل التالي:



الحالة الثانية: يمكن توضيحها في الشكل التالي:



الحالة الثالثة: يمكن توضيحها في الشكل التالي: في هذه الحالة العكس غير صحيح.

3.1. الميزانية المالية

محاضرات في مقياس التحليل المالي

هي وثيقة محاسبية تمثل ممتلكات المؤسسة في جهة (الأصول) والتزاماتها في جهة أخرى (الخصوم) في لحظة زمنية معينة، وتنقسم إلى أصولا وخصوما. كما تعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن آجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة – الاستحقاق، ويتم ترتيبها بناء على المبادئ التالية:

- الأصول ترتيب حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- الخصوم ترتيب حسب درجة استحقاقها من الأعلى إلى الأسفل.
- لسهولة عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين نعتمد على المعيار السنوي (السنة الواحدة).

1.3.1. تصنيف عناصر الميزانية المالية

تصنف عناصر الميزانية المالية إلى أربعة عناصر أساسية وهي:

1.1.3.1. الأصول الثابتة

هي تلك العناصر الموجودة في المؤسسة والتي تبقى على طبيعتها لأكثر من سنة مثلا: الاستثمارات

....إلخ، ويرمز لها بالرمز AF.

2.1.3.1. الأصول المتداولة

هي تلك العناصر الموجودة في المؤسسة والتي تبقى فيها لأقل من سنة، وهي سريعة التحول إلى سيولة

مثلا: المخزونات بأنواعها، التوظيفات الماليةإلخ، ويرمز لها بالرمز AC.

3.1.3.1. الأموال الدائمة

محاضرات في مقياس التحليل المالي

وهي تلك الأموال التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، وهي: الأموال الخاصة + الاحتياطات بأنواعها + نتائج سنوات سابقة + الديون المتوسطة والطويلة الأجل + مؤونات الأخطار والتكاليف + نتائج رهن التخصيص + الاهداتكات والمؤونات + الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة. ويرمز لها بالرمز CP.

4.1.3.1. القروض قصيرة الأجل

في هذا المستوى تلجأ المؤسسة إليه من أجل حل المشاكل الظرفية التي تقع فيها، وبالتالي نجد هذه النوع من القروض يبقى في المؤسسة لأقل من سنة مثلاً: الموردون، الاعتمادات البنكية الجارية أو الحسومات البنكية الجارية.... إلخ، ويرمز لها بالرمز CCT.

2.3.1. تشكيل أو بناء الميزانية المالية

يتم توضيح التمثيل المبسط للميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يوضح الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة - الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية. - عناصر الأصول الأكثر من سنة.	الأموال الدائمة - الأموال الخاصة. - الديون المتوسطة والطويلة الأجل. - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة - المخزونات. - حقوق المؤسسة لدى الغير. - المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)	القروض قصيرة الأجل - الموردون وملحقاتهم. - الاعتمادات البنكية الجارية.

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص: 86.

3.3.1. المؤشر المالي الأساسي لهذا التحليل:

يمتاز التحليل الساكن في المؤسسة بعدة مؤشرات يمكن اختيار أهمها والمتمثل في رأس المال العامل

سيولة، ونوضحه من خلال التطرق إلى المفهوم وكيفية الحساب كما يلي:

1.3.3.1. مفهوم رأس المال العامل سيولة: وهو هامش الأمان الناتج بعد عملية تمويل الأصول الثابتة

بواسطة الأموال الدائمة تستغله المؤسسة لتمويل الأصول المتداولة، ويرمز له بالرمز FR_L . ويمكن حسابه أو استخراج هذا المؤشر من الميزانية المالية.

2.3.3.1. كيفية حساب رأس المال العامل سيولة: يمكن حساب رأس المال العامل سيولة من منظورين:

منظور أعلى الميزانية ومنظور أدنى الميزانية وفق العلاقتين التاليتين:

• أعلى الميزانية: وهو ممثل في:

$$\text{رأس المال العامل سيولة} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \dots\dots\dots (04)$$
$$FR_L = CP - AF$$

أو

• أدنى الميزانية: يعطي كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل سيولة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{القروض قصيرة الأجل} \dots\dots\dots (05)$$
$$FR_L = AC - CCT$$

أو

4.1. الدلالة المالية لرأس المال العامل سيولة:

هناك عدة دلالات مالية لرأس المال العامل سيولة وتتمثل في أربعة قواعد رئيسية هي:

1.4.1. قاعدة التوازن المالي:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

محتوى هذه القاعدة يدرس عناصر الميزانية المالية، ولتحقيق هدف المؤسسة يجب أن يكون رأس

المال العامل سيولة موجب أي ($0 < FR_L$) وبالتالي يمكن دراسة عناصر الميزانية من منظورين أعلى

وأدنى الميزانية كما يلي:

1.1.4.1. منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل سيولة عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول

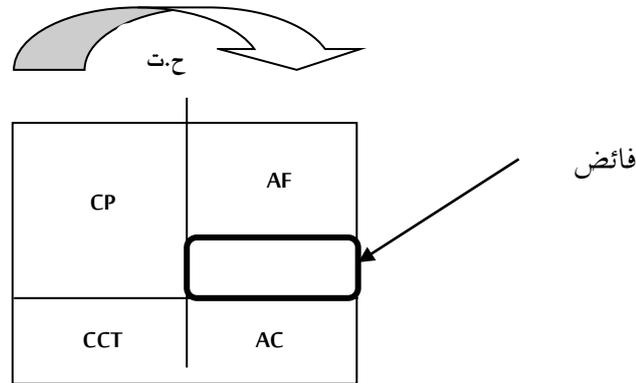
الثابتة، ويمكن تمييز ثلاث حالات لرأس المال العامل سيولة وهي:

- الحالة الأولى: إذا كان ($0 < FR_L$): يكون في هذه الحالة رأس المال العامل سيولة موجبا، أي

الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يعبر رأس المال العامل سيولة عن الفائض بعد عملية تمويل

الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، أي استطاعت المؤسسة أن تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها

المالية الدائمة، وبالتالي حققت فائض يتمثل في رأس المال العامل سيولة كما في الشكل التالي:

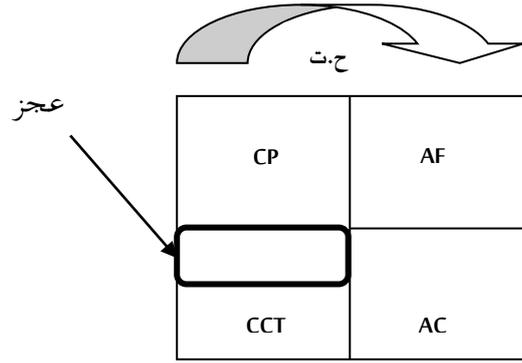


- الحالة الثانية: إذا كان ($0 > FR_L$): يكون في هذه الحالة رأس المال العامل سيولة سالبا، أي الأموال

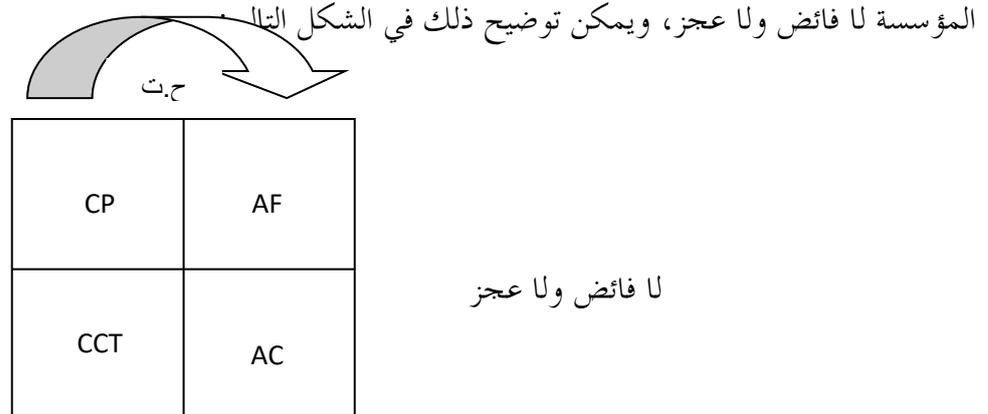
الدائمة أقل من الأصول الثابتة، وبالتالي يمكن القول أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاستثمارات

الثابتة، مما يستدعي البحث عن مصادر تمويل أخرى لتغطية العجز في التمويل، ويمكن توضيح ذلك في

الشكل التالي:



- الحالة الثالثة: إذا كان $(FR_L = 0)$: يكون في هذه الحالة رأس المال العامل سيولة معدوما، أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وبالتالي هذه الحالة نادرة الحدوث أي حالة التوازن التام (التوازن الأمثل)، وتمثل كذلك الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة، أي لا تحقق فيها



2.1.4.1. منظور أدنى الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يمثل مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل. وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر من أدنى الميزانية.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- الحالة الأولى: إذا كان $(FR_L < 0)$: يكون في هذه الحالة رأس المال العامل موجب، أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، نقول أن المؤسسة استطاعت أن تغطي القروض قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو ممثل في رأس المال العامل سيولة، وبالتالي تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

- الحالة الثانية: إذا كان $(FR_L > 0)$: يكون في هذه الحالة رأس المال العامل سالبا، أي الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، نقول أن المؤسسة لا تستطيع أن تغطي القروض قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة، وفي هذه الحالة تكون المؤسسة في وضع غير قادرة على تسديد الاستحقاقات في الأجل قصير.

- الحالة الثالثة: إذا كان $(FR_L = 0)$: يكون في هذه الحالة رأس المال العامل معدوما، أي الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل، وبالتالي تمكنت المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق لا فائض ولا عجز وهي حالة مثلي ونادرة الحدوث.

2.4.1. قاعدة الاستدانة العظمى (القصى):

حسب التحليل المالي الكلاسيكي فإن القروض قصيرة الأجل تلعب دورا تكميليا لحل المشكلات الظرفية الطارئة داخل المؤسسة، في حين أن الديون الطويلة والمتوسطة الأجل هي المعنية في هذه القاعدة، حيث يتم تحديد شرطين أساسيين فيها كما يلي:

- الشرط الأول: يجب أن لا يتعدى إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إجمالي الأموال الخاصة، وهو ما يعبر عنه بقاعدة 50/50، أي لا تتعدى الديون الطويلة والمتوسطة الأجل نصف 2/1 الأموال الخاصة في المؤسسة.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- الشرط الثاني: يجب أن لا يتعدى إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثلاث سنوات من التمويل الذاتي.

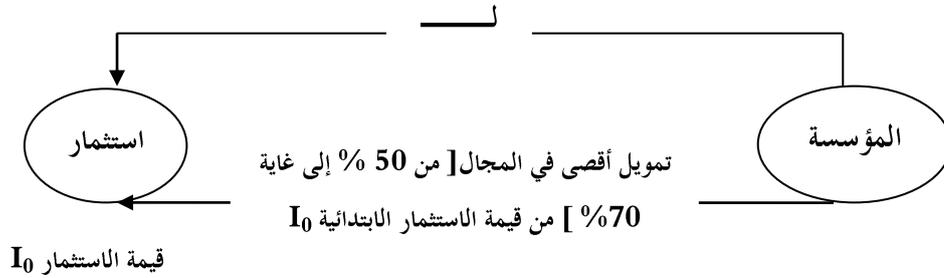
3.4.1. قاعدة الاستقلالية المالية:

في هذه القاعدة تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على أموالها الخاصة (لتمويل احتياجاتها المالية) وبشكل أقل على الديون المتوسطة والطويلة الأجل، ويمكن كتابة صيغتها الرياضية كما يلي:

$$A = \frac{D}{CP} \text{ نسبة الاستقلالية} = \frac{\text{الديون الطويلة والمتوسطة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}} \dots\dots\dots (06)$$

4.4.1. قاعدة التمويل الأقصى:

كل عملية استثمارية في المؤسسة يجب أن لا تتعدى قيمة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل فيها المجال [من 50 % إلى غاية 70 %] من قيمة الاستثمار الابتدائية. مثال:



2. التحليل المالي الوظيفي:

حاول هذا التحليل تجاوز القصور والنقائص التي ظهرت في التحليل المالي التقليدي سيولة استحقاق، وذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات لتتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة والذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تشتمل على ثلاث وظائف أساسية هي: وظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل، وعليه عرف هذا التحليل بالتحليل المالي الوظيفي.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

1.2. المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

هذا المفهوم تجاوز فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية

مهمتها تحقيق الهدف العام للمؤسسة.

2.2. الوظائف الأساسية للمؤسسة:

للمؤسسة ثلاث وظائف أساسية نذكر فيما يلي:

1.2.2. وظيفة الاستغلال:

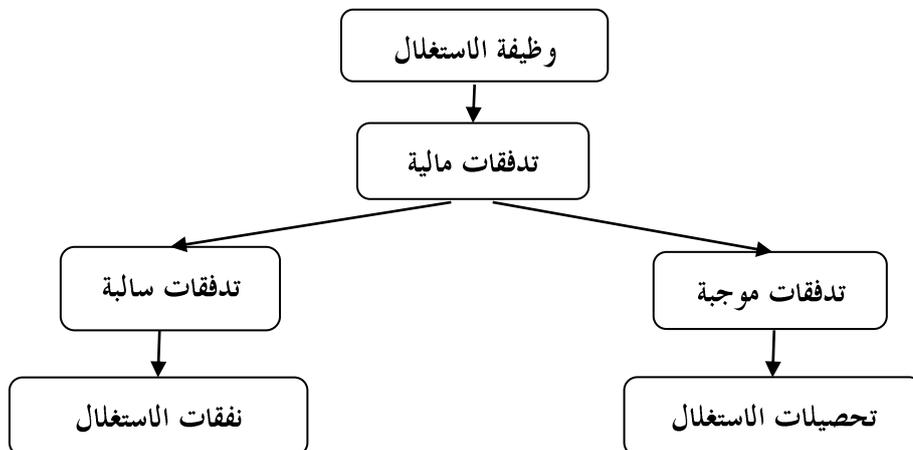
تعتبر وظيفة الاستغلال الركيزة الأساسية في هذا التحليل، وهي ذو أهمية كبيرة في تحليل الوضعية

المالية للمؤسسة. كذلك تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إذا كانت صناعية أو تجارية أو

خدمية أو مختلطة أو... إلخ، وتتجزأ إلى عدة مراحل: شراء وتخزين وإنتاج وبيع وتحصيل.

كذلك تشكل النشاط اليومي والاعتيادي بشكل دائم في المؤسسة، هذه الأنشطة اليومية تتبعها تدفقات

موجبة وتدفقات سالبة، ويمكن توضيحها في المخطط التالي:



تحصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال = فائض خزينة الاستغلال (ETE) (07)

2.2.2. وظيفة الاستثمار:

هذه الوظيفة لا تقل أهمية عن وظيفة الاستغلال، حيث يتم فيها تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار ومفاضلته بين مجموعة من البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل الذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية، وتنقسم هذه الوظيفة إلى قسمين أو عمليتين رئيسيتين كما يلي:

1.2.2.2. حيازة استثمار: أي يتم فيها شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات، وينتج عنها

نفقة الاستثمار والمتمثلة في تكلفة الشراء ومختلف المصاريف الملحقة بالشراء وكذا المصاريف الإعدادية.

2.2.2.2. التنازل عن الاستثمار: تقوم المؤسسة بالتنازل عن الاستثمارات لعدة اعتبارات أو أسباب منها:

- بعد انتهاء العمر الافتراضي للاستثمار والمتمثل في مدة الاهتلاك.

- كما تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن جزء من استثماراتها من أجل تقليص احتياجاتها المالية.

3.2.2. وظيفة التمويل:

وظيفة التمويل لا تقل أهمية عن وظيفتي الاستغلال والاستثمار، حيث يتمثل دور هذه الوظيفة في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو بالوظيفة المالية نفسها أو بالحزينة الإجمالية للمؤسسة، وبالتالي هناك مصادر رئيسية للتمويل هي:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

1.3.2.2. مصادر تمويل داخلية: وهي تتمثل في التمويل الذاتي المشكّلة من الأرباح المحتجزة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة مهمتها تعويض التآكل المادي والمعنوي في عنصر الأصول.

2.3.2.2. مصادر تمويل خارجية: إذا كان التمويل الذاتي لا يلبي الاحتياجات، لذا تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية منها:

- الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية، حيث تحصل المؤسسة على قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وذلك مقابل دفع فوائد الإقراض.
- الرفع في رأس المال: عن طريق فتح رأس مال الشركة مقابل تقاسم الأرباح والخسائر.

3.2. الميزانية الوظيفية:

كل نشاط أساسي في المؤسسة يتم تجزئته إلى وظائف أساسية ينتج عنه مجموعة من الأدوات وتطبيقات التحليل الوظيفي، حيث يتم استخراج المؤشرات المالية الأساسية، وتجزأ هذه الميزانية إلى أربعة مستويات هي:

1.3.2. المستوى الأول الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:

تتكون الموارد الدائمة من مصادر تمويل متوسطة وطويلة المدى مثل: الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة لعدة سنوات والاحتياطات بأنواعها، أما الاستخدامات المستقرة تتشكل من الاستثمارات بأنواعها المختلفة وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2.3.2. المستوى الثاني استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال الممثلة في المخزونات والعملاء وموارد تمويلها والممثلة في

الموردون والديون الجبائية والاجتماعية إلخ.

3.3.2. المستوى الثالث استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

هي كل الاحتياجات والموارد التي ليس لها ارتباط مباشر بالأنشطة الرئيسية والأساسية للمؤسسة،

وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

4.3.2. المستوى الرابع استخدامات الخزينة وموارد الخزينة:

وتتمثل استخدامات الخزينة في المتاحات أي البنك والصندوق وخزينة المؤسسة، وموارد الخزينة

الممثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

4.2. بناء الميزانية الوظيفية:

يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة

الموارد		الاستخدامات	
R_d	الموارد الدائمة	E_S	الاستخدامات المستقرة
R_{es}	موارد الاستغلال	E_{es}	استخدامات الاستغلال
R_{hes}	موارد خارج الاستغلال	E_{hes}	استخدامات خارج الاستغلال
R_t	موارد الخزينة	E_t	استخدامات الخزينة
R	مجموع الموارد	E	مجموع الاستخدامات

4.2. أدوات التحليل المالي الوظيفي:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

نهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال البرهان التالي:

ولاستخراج هذه المؤشرات يجب الانطلاق من وضع التوازن والتي تكون فيه الاستخدامات تساوي الموارد، أي مجموع الاستخدامات يساوي مجموع الموارد نحو المعادلة الأساسية للخرينة كما يلي:

البرهان:

$$E = R$$

$$\Rightarrow E_S + E_{es} + E_{hes} + E_t = R_d + R_{es} + R_{hes} + R_t$$

$$\Rightarrow E_{es} + E_{hes} + E_t - R_{es} - R_{hes} - R_t = R_d - E_S$$

$$\Rightarrow (E_{es} - R_{es}) + (E_{hes} - R_{hes}) + (E_t - R_t) = R_d - E_S$$

$$\Rightarrow BFR_{ex} + BFR_{hex} + T_{ng} = FR_{ng}$$

$$\Rightarrow BFR_g + T_{ng} = FR_{ng}$$

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

المعادلة الأساسية للخرينة

الخزينة الصافية الإجمالية	T_{ng}	حيث:
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	FR_{ng}	
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	BFR_{ex}	
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	BFR_{hex}	
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	BFR_g	

محاضرات في مقياس التحليل المالي

من خلال المعادلة الأساسية للخرينة يتضح أن هناك ثلاث أدوات للتحليل المالي الوظيفي، يمكن تحليلها كما يلي:

1.4.2. رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}

ويعرف على أنه الفائض بعد عملية تمويل الاستخدامات المستقرة بواسطة الموارد الدائمة الطويلة المدى، ويعتبر مؤشرا هام في تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل. يعطى بالعلاقة التالية: ويرمز له

بالرمز FR_{ng} رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

(08).....

$$FR_{ng} = R_d - E_s \quad \text{أو}$$

1.1.4.2. حالات رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}

أرأس المال العامل الصافي الإجمالي ثلاث حالات هي:

- الحالة الأولى: إذا كان $(FR_{ng} < 0)$:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب، أي تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها المستقرة الطويلة المدى باستخدام مواردها المالية الطويلة المدى، وبالتالي حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- الحالة الثانية: إذا كان $(FR_{ng} > 0)$:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب، أي لم تتمكن المؤسسة من تمويل احتياجاتها المستقرة الطويلة المدى باستخدام مواردها المالية الطويلة المدى، وبالتالي حققت عجز مالي

محاضرات في مقياس التحليل المالي

يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات. وعليه يمكنها البحث عن مصادر تمويل أخرى، أو تحتاج إلى تقليص بعض استثماراتها إلى حد يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

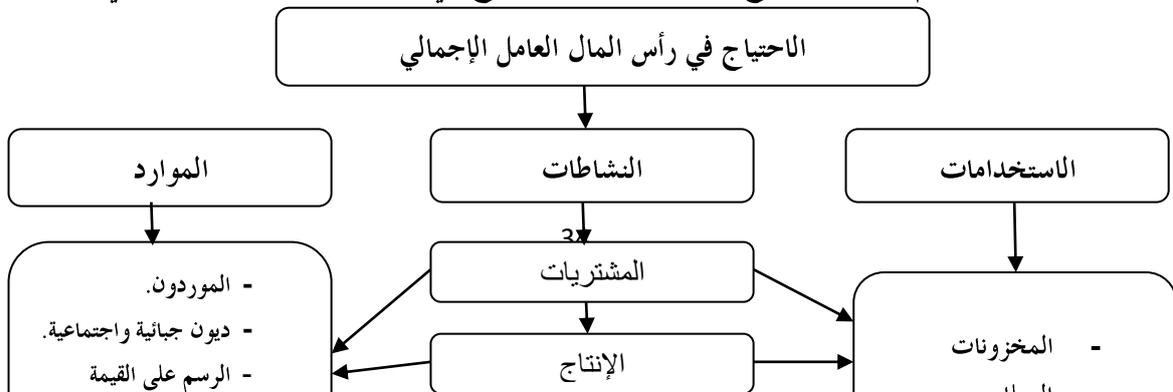
- الحالة الثالثة: إذا كان $(FR_{ng} = 0)$:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم، أي نجحت المؤسسة في تمويل جميع احتياجاتها الطويلة المدى بواسطة مواردها الدائمة الطويلة المدى، ونعني بها حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، دون تحقيق لا فائض ولا عجز في تمويل.

2.4.2. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g

هو الآخر مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل، لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى في مؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الجبائية والاجتماعية، ويرمز له بالرمز: BFR_g . والشكل التالي يوضح كيفية تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما يلي:

الشكل رقم (09): يوضح كيفية تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي



من خلال الشكل رقم (09) يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي إلى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج

الاستغلال (09)

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex} \quad \text{أو}$$

رئيسهم الاحتياج في رأس المال الإجمالي إلى رأس المال الإجمالي في رأس المال العامل

للاستغلال وهو يعبر عن الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال أما النوع الثاني يتمثل في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال كذلك يعبر عن الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال كما توضحها العلاقتين التاليتين:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال (10)

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex} \quad \text{أو}$$

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج

الاستغلال (11)

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex} \quad \text{أو}$$

3.4.2. الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng}

محاضرات في مقياس التحليل المالي

هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، أو هي عبارة عن الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، ومن جهة أخرى هي الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها وتحسب الخزينة الصافية الإجمالية من الميزانية الوظيفية ويرمز لها بالرمز T_{ng} ، وتعطى صياغتها الرياضية بالعلاقتين التاليتين:

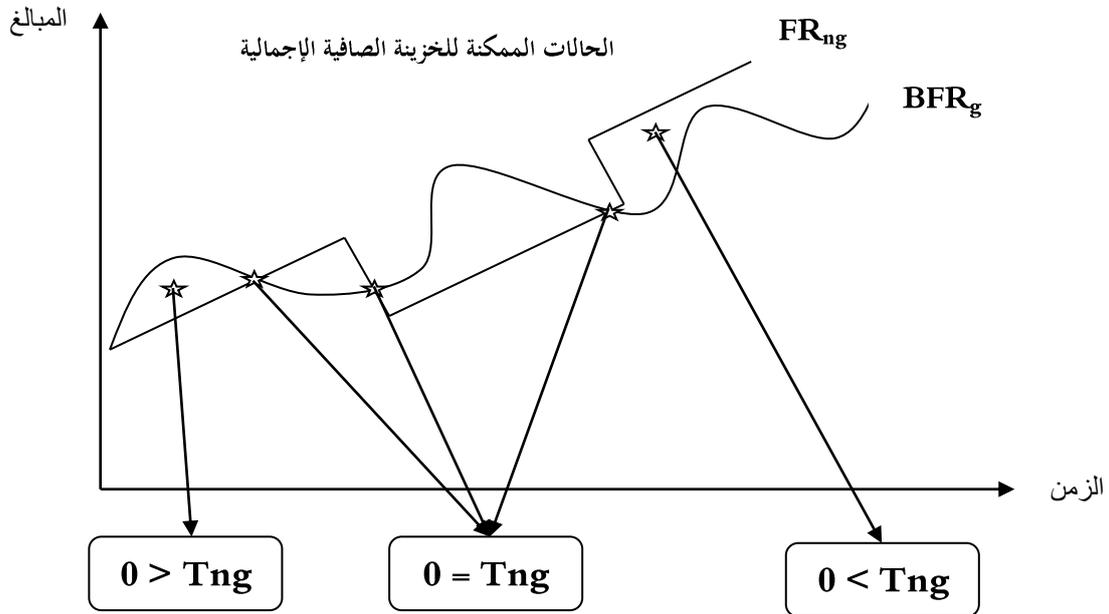
الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالية

(12).....

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g \quad \text{أو}$$

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة (13)

الشكل رقم (10): يوضح الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية T_{ng}

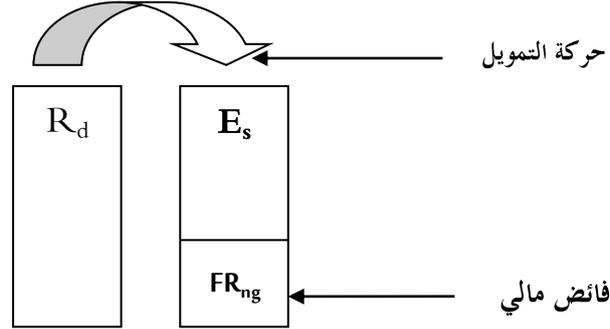


5.2. شروط التوازن المالي في التحليل المالي الوظيفي

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل المالي الوظيفي، يجب تحقيق ثلاث شروط وهي:

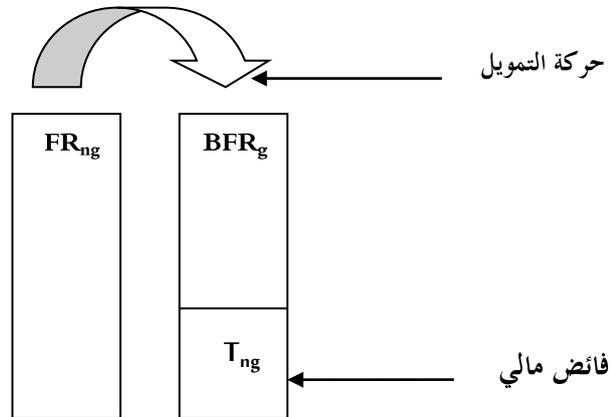
1.5.2. الشرط الأول: إذا كان $(FR_{ng} < 0)$:

في هذا الشرط يجب أن يكون رأس المال العامل أكبر من الصفر، أي تتمكن المؤسسة من تمويل جميع الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة الطويلة والمتوسطة المدى، وبالتالي تكون المؤسسة في حالة فائض، ويمكن توضيح حركة تمويلها كما يلي:

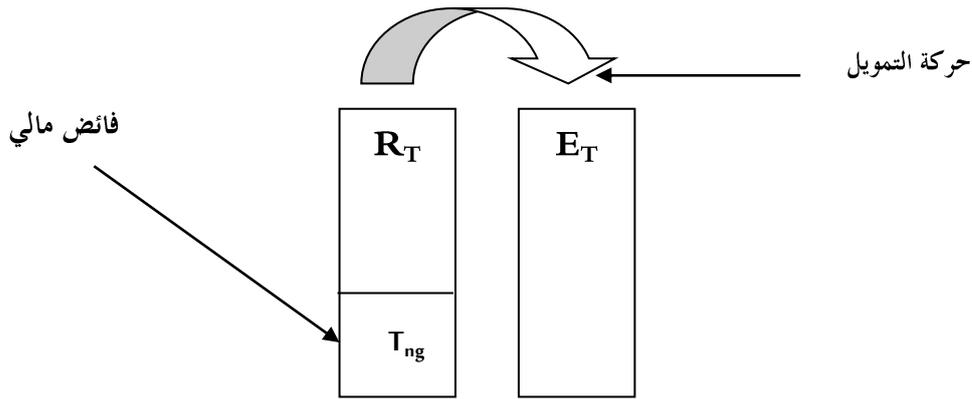


2.5.2. الشرط الثاني: إذا كان $(BFR_g < FR_{ng})$:

في هذا الشرط تمكنت المؤسسة من تمويل جميع احتياجات دورة الاستغلال الممثلة في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي باستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي الطويل المدى، وبالتالي حققت المؤسسة فائضا في الخزينة الصافية الإجمالية، ويمكن توضيح حركة تمويلها كما يلي:



ويتحقق هذا الشرط إلا إذا تحقق الشرط الأول والشرط الثاني، وعندها نقول أن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة والممثلة في القروض قصيرة الأجل باستخدام استخدامات الخزينة والممثلة في المتاحات، ويمكن توضيح حركة تمويلها كما يلي:



المحور الثالث: التحليل المالي الديناميكي

إن الميزانية المالية ورأس المال العامل والاحتياج منه والخزينة هي مؤشرات لتحليل ساكن، أي أنها تقدم صورة عن المؤسسة في لحظة معينة وليست عن فترة معينة، فتقييم التوازن انطلاقاً من هذه المؤشرات هو تقييم ساكن غير كافي، بل لا بد على المقيم أن يدرس التوازن دراسة ديناميكية، أي أن يبحث عن ما تم خلال فترة زمنية معينة والأسباب المؤدية إلى ذلك، ومن الأدوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية، نجد ما يسمى بجدول التمويل أو ما يسميه البعض بجدول الموارد والاستخدامات أو جدول التدفقات. ومن الأدوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية، نجد ما يسمى بجدول التمويل أو ما يسميه البعض بجدول الموارد والاستخدامات أو جدول التدفقات. وبغية للاختصار فسوف يتم التطرق إلى جدول التمويل حسب P.C.G. و جدول التدفقات المالية.

عرف هذا الجدول بعدة تسميات، ففي فرنسا نجد مركز الميزانيات لبنك فرنسا يطلق عليه تسمية جدول الموارد والاستخدامات والمخطط المحاسبي العام (P.C.G.) يطلق عليه تسمية جدول التمويل والبعض الآخر يسميه بجدول التدفقات.

1.1.1. مفهوم جدول التمويل

هناك العديد من الجهات التي حاولت تعريف جدول التمويل. فمركز الميزانيات لبنك فرنسا الذي يفضل استخدام عبارة جدول الموارد والاستخدامات عرفه كما يلي: جدول الموارد والاستخدامات يوضح الاستخدامات الجديدة للدورة، بمعنى احتياجات التمويل الناشئة خلال تلك الدورة، ووسائل التمويل المستخدمة لذلك، ويوضح أيضا التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزينة المؤسسة.

أما موسوعة المحاسبة فتعرف "جدول التمويل بأنه جدول الاستخدامات و الموارد الذي يفسر تغيرات الذمة المالية للمؤسسة خلال السنة المرجعية". و هو نفس التعريف المعتمد من طرف مخطط المحاسبة العام (PCG). أما مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (O.E.C.C.A.) ذهب إلى أن "جدول التمويل يصف الكيفية التي من خلالها تتمكن موارد المؤسسة من مواجهة احتياجاتها أثناء دورة الاستغلال". من التعاريف السابقة يتضح أن جدول التمويل يفسر كيفية حدوث التغيرات على الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة من الزمن، فهو يوضح بدقة كيفية إنتقال الميزانية الافتتاحية للمؤسسة إلى الميزانية الختامية.

2.1.1. هيكل جدول التمويل حسب P.C.G

يتكون جدول التمويل حسب المخطط العام للمحاسبة من جزأين أساسيين:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- جدول يبين الموارد الدائمة لدى المؤسسة والاستخدامات الطويلة المدى فهو إذن مرتبط بالجزء

العلوي للميزانية. والفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات الطويلة يعطي التغير في رأس المال العامل

والذي قد يكون مورداً للدورة أو استخداماً لها.

- جدول يفسر كيفية استعمال رأس المال العامل فهو مرتبط بالجزء السفلي للميزانية. وهناك أسلوبين

لتقديم جدول التمويل هما: جدول التمويل في شكل حساب و جدول التمويل في شكل قائمة، هذا

الأخير يعرض عناصر الموارد والاستخدامات بشكل أفضل من نظيره.

1.1.1.2.1. جدول الموارد والاستخدامات في شكل قائمة

يتم إعداد هذا الجدول انطلاقاً من ميزانيتين مالييتين متتابعتين و جدول حسابات النتائج وبعض الجداول

التي تنشر ضمن الملحق كجدول للاهتلاكات و جدول الاستثمارات. أول خطوة لإعداد الجدول هي إعداد

ميزان التغيرات أو الميزانية التفاضلية التي تعبر عن التغير الذي يطرأ على عناصر الميزانية بين سنتين متتاليتين،

أما الخطوة الموالية هي تصنيف التغير الطارئ في عناصر القسم العلوي للميزانية إلى مورد أو إلى استخدام.

وللتمييز بين ما هو مورد وما هو استخدام، فإن كل زيادة في عناصر الأصول وكل انخفاض في عناصر

الخصوم يمثل استخداماً. أما كل زيادة في عناصر الخصوم أو كل انخفاض في عناصر الأصول فهي تمثل

مورداً للمؤسسة. وبعد تحديد مجموع الموارد الدائمة ومجموع الاستخدامات الدائمة يتم تحديد التغير في

رأس المال العامل وفقاً للعلاقة:

التغير في رأس المال العامل = موارد دائمة - استخدامات المستقرة.

ويمكن توضيح جدول التمويل حسب P.C.G

جدول رقم (01): جدول الموارد والاستخدامات حسب P.C.G

ن	جدول التمويل في شكل قائمة، الجزء الأول
---	--

محاضرات في مقياس التحليل المالي

.....	الموارد الدائمة: قدرة التمويل الذاتي لدورة الاستغلال التنازل عن الاستثمارات: - المعنوية - المادية. التنازل عن الاستثمارات المالية أو التخفيض منها. زيادة الأموال الخاصة: - زيادة في رأس المال أو المساهمات. - زيادة في الأموال الخاصة الأخرى. الزيادة في الديون المالية (الطويلة والمتوسطة)
	مجموع الموارد: I
.....	الاستخدامات الثابتة: توزيعات النتائج خلال دورة الاستغلال حياسة عناصر الأصول الثابتة: - أصول ثابتة معنوية - أصول ثابتة مادية - أصول ثابتة مالية تكاليف موزعة على عدة سنوات تخفيض في الأموال الخاصة تسديد الديون المالية (الطويلة والمتوسطة)
	مجموع الاستخدامات: II
.....	تغير في رأس المال العامل: (II-I) II < I : مورد صافي. II > I : استخدام صافي

المصدر: A.Burlaud, J.Y.Eglen, P.Mykita.op.cit, p.348

ويمكن تقديم هيكل جدول استخدام تغير رأس المال العامل كما هو موضح في الصفحة الموالية. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الجدول يركز على التحليل الوظيفي، أي يميز بين ما هو تابع للاستغلال وما هو خارج عن الاستغلال، وهو إذن يحتاج إلى نظام محاسبي مطور لأن الأنظمة التقليدية لا تتمكن من ذلك.

جدول رقم (02): جدول استخدام تغير رأس مال العامل

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ن	جدول التمويل في شكل قائمة، الجزء الثاني
.....	تغيرات الاستغلال: - تغيرات أصول الاستغلال - المخزونات - حسابات الزبائن - تسيقات وحقوق استغلال أخرى تغير ديون الاستغلال: - تسيقات محصل عليها وديون الاستغلال الأخرى - ديون الموردين
.....	(I) - احتياج الدورة من رأس مال العامل للاستغلال أو فائض رأس مال عامل للاستغلال
.....	تغيرات خارج الاستغلال: - تغيرات العناصر المدنية الأخرى - تغيرات العناصر الدائنة الأخرى
.....	(II) - احتياج الدورة من رأس مال العامل خارج الاستغلال أو فائض رأس مال عامل خارج الاستغلال
.....	تغيرات الخزينة: - تغير القيم الجاهزة - تغير السلفات المصرفية
.....	(III) تغير صافي للخبزينة.
.....	تغير استخدام رأس مال العامل (I + II + III) استخدام صافي أو مورد صافي

المصدر: A.Burlaud, J.Y.Eglen, P.Mykita.op.cit.p: 349.

المحور الرابع: تحليل جدول التدفقات المالية

ويمكن توضيحها في جدول وتنقسم إلى ما يلي:

1. جدول التدفقات المالية لعدة سنوات (T.P.F.F)

محاضرات في مقياس التحليل المالي

عرض هذا الجدول لأول مرة سنة 1977 من قبل G. de Murard، ويستحسن أن يكون مصاحبا لجدول التمويل، لأن هذا الأخير يصف تطور هيكل التمويل خلال السنة وجدول التدفقات المالية يسمح بتحديد أسباب هذا التطور. ومن الأفضل إعداد هذا الجدول لمجموعة من السنوات المتتالية والتي تفوق أو تساوي الأربع.

1. 2. هيكل جدول التدفقات المالية لعدة سنوات:

يقسم جدول التدفقات المالية إلى أربعة أقسام كبرى

- تدفقات النتيجة وهي التي تحدد نمو المؤسسة.
 - تدفقات الاستغلال التي تساهم في التمويل الداخلي للنمو، هذا الأخير يتم تحقيقه بواسطة الاستثمارات.
 - تدفقات الاستدانة أو الاقتراض التي تسمح بالوصول إلى الرصيد المالي.
 - التدفقات الباقية والتي تحدد تغير السيولة أو المتاح.
- والشكل الأصلي لجدول التدفقات المالية الذي قدمه G. de Murard موضح في الجدول رقم (03)

1. 3. تفسير جدول التدفقات المالية

يقدم جدول التدفقات المالية عدة مجاميع وأرصدة ذات الأهمية في تفسير أداء وسلوك المؤسسة، هذه الأرصدة أو التدفقات موزعة على أربعة أصناف:

في هذه المجموعة نجد القيمة المضافة التي تحسب بالفرق بين إنتاج الدورة والاستهلاك الوسيط وتعد عنصر مهم في حساب النتيجة الإجمالية للاستغلال وحساب نموها.

النتيجة الإجمالية للاستغلال = القيمة المضافة - مصاريف المستخدمين.

وتعتبر هذه النتيجة كمصدر رئيسي لتمويل المؤسسة وكمؤشر على الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

1. 3. 2. تدفقات الاستغلال:

نجد في هذا الصنف من التدفقات تدفقين على درجة أهمية كبيرة في دراسة التوازن المالي والسيولة. فائض خزينة الاستغلال: يحسب بالفرق بين النتيجة الإجمالية للاستغلال والتغير في احتياج رأس مال العامل.

فائض خزينة الاستغلال = النتيجة الإجمالية للاستغلال - تغير احتياج رأس مال عامل.

يسمح هذا الفائض للمؤسسة تمويل الاستثمارات التي تم حيازتها على الحساب، فهو مقياس ليسر المالي، فإذا كان هذا الرصيد سالب فإن المؤسسة ستمر بمواقف صعبة اتجاه دائئها يمكن أن تؤدي بها إلى خطر العجز المالي.

رصيد الاستغلال: ويسمى أيضا بالمتاح بعد التمويل الداخلي للنمو، ويحسب هذا الرصيد بالعلاقة :

رصيد الاستغلال (D.A.F.I.C) = فائض خزينة الاستغلال (E.T.E) - استثمارات القيم الثابتة

وحسب G de Murard فإن هذا الرصيد يجب أن يكون موجب، أي أن الأرباح المحققة في دورة

الاستغلال يجب أن تمول مبلغ الاستثمارات المحققة أثناء دورة الاستغلال.

ضمن هذه التدفقات نجد التدفق أو الرصيد المالي ويحسب هذا الرصيد كما يلي:

الرصيد المالي = التغيير الصافي في الديون - المصاريف المالية - ضرائب على الأرباح - مساهمات المستخدمين - توزيع الأرباح.

الديون في هذه الحالة تضم الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل بالإضافة إلى السلفات المصرفية. ونلاحظ أن هذا الرصيد غير متجانس لأنه يضم عناصر مختلفة، وإذا كان هذا الرصيد سالب فإنه يدل على أن المؤسسة تسدد الديون التي هي على عاتقها، وكبر هذا الرصيد يمكن أن يؤدي بها إلى اختلال في التوازن المالي.

1. 3. 4. تدفقات مالية أخرى:

الرصيد الجاري: يتمثل هذا الرصيد في حاصل جمع المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو والرصيد المالي، وحسب المؤلف فإن قيمة هذا الرصيد يجب أن تقترب من الصفر، لأن الفائض الطفيف الذي يحققه المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو يعوض العجز الخفيف الذي يظهر في الرصيد المالي.

تغير القيم المتاحة: يحسب هذا التغير بالعلاقة الآتية:

تغير القيم المتاحة = الرصيد الجاري + نواتج مالية + نواتج التنازل + إصدار رأس المال ± نواتج أخرى

ونواتج استثنائية - قيم ثابتة أخرى مقننة.

والجدول رقم 03 يوضح تقسيم هذه الأصناف الأربعة كما يلي:

جدول رقم (03): جدول التدفقات المالية لعدة سنوات

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ن	1-ن	2-ن	3-ن	البيان	أصناف
				المبيعات إنتاج الدورة (خارج الرسم) استهلاك وسيط القيمة المضافة النمو التضخم النمو الحقيقي: المتوسط مصاريف المستخدمين	النمو ونتيجة الاستغلال
				= نتيجة الاستغلال الإجمالية الهامش على القيمة المضافة.	
				II=التغير في احتياج رأس مال العامل III=I-II= فائض خزينة الاستغلال IV= الاستثمارات في القيم الثابتة V=IV-III=رصيد الاستغلال أو الرصيد الداخلي	تمويل النمو بالنتيجة
				التغير الصافي للديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل مصاريف مالية ضرائب على الأرباح مساهمة المستخدمين توزيع الأرباح ضرائب ورسوم VI= الرصيد المالي أو الخارجي	الافتراض الصافي
				VII=VI+V= الرصيد الجاري +نواتج مالية +نواتج التنازل +إصدار رأس المال ±نواتج أخرى ونواتج استثنائية -قيم ثابتة أخرى مقتناة = تغير القيم المتاحة.	التدفقات المالية الأخرى.

Resource:

Ch Guyon., CI.Rozsa, la fonction financière dans l'entreprise, Tome 2, 3^{ed} Masson, Paris1993,p.173.

يفسر جدول تدفقات الخزينة مجموعة تغيرات الخزينة التي تنتج من الأنشطة المرتبطة بالاستغلال، وبالاستثمار، وبالتمويل، وهذه التغيرات تمثل مؤشرات هامة لدراسة سيولة المؤسسة ويسرها المالي، وتوضح كذلك أدائها المالي ككل، ويقسم هذا الجدول التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام:

- التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال.

- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

1.2. التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال:

ينتج هذا التدفق من النشاط المعتاد للمؤسسة، ويبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض، وتوزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة، ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال، مقبوضات الاستغلال: وتتمثل في : - جميع الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات.

- فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية التي تتحصل عليها المؤسسة

- بقية الإيرادات الأخرى.

مدفوعات الاستغلال: تتمثل في مجموعة المصاريف النقدية والمتعلقة بالاستغلال، وهي كما يلي:

- جميع المبالغ المسددة لشراء البضاعة والمواد واللوازم.

- المبالغ المدفوعة لقاء الخدمات التي تلقتها المؤسسة.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- تسديد مصاريف المستخدمين.

- تسديد الضرائب والرسوم.

- تسديد الفوائد.

- بقية المصاريف النقدية غير المرتبطة بنشاط الاستثمار والتمويل.

2.2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات النقدية المتعلقة ببيع وشراء الأصول الثابتة ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الأصول والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويمكن دراسة هذه العناصر كما يلي: مقبوضات الاستثمار: وتتمثل في المتحصلات النقدية من بيع القيم الثابتة. مدفوعات الاستثمار: تتمثل في:

- النقد المدفوع لشراء المعدات والأدوات.

- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.

- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

3.2. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تتمثل الأنشطة التمويلية في مجموع العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الموارد من المساهمين ودفع لهم الأرباح، كذلك الحصول على القروض وتسديدها. مقبوضات التمويل: تتمثل في:

- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- النقد المتحصل من القروض.

مدفوعات التمويل: وتتمثل في:

- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.

- النقد المدفوع لتسديد السندات.

- النقد المدفوع لتسديد القروض.

ومجموع التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية يعطي لنا التدفق النقدي الذي

حققته المؤسسة طوال الدورة المالية.

3. طريقة إعداد جدول تدفقات الخزينة:

يتطلب إعداد جدول تدفقات الخزينة توفر ميزانيتين متتاليتين لبداية المدة ونهايتها، بالإضافة إلى جدول

حسابات النتائج لتلك الفترة، وكذلك بعض المعلومات الإضافية المتوفرة في السجلات والتقارير المالية

للمؤسسة، ويتم إعداد هذا الجدول حسب الخطوات التالية:

- تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط على حدة ؛ تدفقات من الأنشطة الاستغلالية، وتدفقات من

الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية.

- تحديد صافي التدفق النقدي للفترة وذلك بتجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة.

- تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، ويتم ذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة

المدرسة. والجدول رقم 04 يوضح جدول تدفقات الخزينة.

جدول رقم(04): جدول تدفقات الخزينة

محاضرات في مقياس التحليل المالي

السنة ن	السنة ن-1	البيان
.....	أنشطة الاستغلال
.....	قدرة التمويل الذاتي
.....	± تغير المخزون
.....	± تغير العملاء والحقوق الأخرى
.....	± تغير الموردين والديون الأخرى
.....	النقد من أنشطة الاستغلال
.....	الأنشطة الاستثمارية
.....	اقتناء استثمارات مادية
.....	الاستثمار في الأوراق المالية
.....	التنازل عن الاستثمارات المادية
.....	بيع الأوراق المالية
.....	النقد من الأنشطة الاستثمارية
.....	الأنشطة التمويلية
.....	الزيادة الصافية في رأس المال
.....	توزيع الأرباح
.....	قروض مالية جديدة
.....	تسديد الديون الطويلة
.....	النقد من الأنشطة التمويلية
.....	تغير الخزينة
.....	خزينة بداية المدة
.....	خزينة نهاية المدة

المصدر: Josette Peyrard, op. cit, p.172

المحور الخامس: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية

محاضرات في مقياس التحليل المالي

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقّقها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.

1. مردودية المؤسسة

إن قياس المردودية يفرض معرفة النتائج ووسائل تحقيقها، هذه الأخيرة تتمثل في خصوم المؤسسة أو أحد بنوده والتي تم التطرق لها في مبحث سابق. أما النتائج فهي إلى حد الآن غير مدروسة، لذلك يجب التطرق إليها وشرح محتواها.

1.1. تكوين نتيجة المؤسسة:

يقدم جدول حسابات النتائج وفقا للمخطط المحاسبي الوطني مجموعة من أرصدة التسيير والتي تمثل مؤشرات هامة في تقييم أداء المؤسسة الكلي أو المالي. تتمثل هذه الأرصدة في : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الصافية. وانطلاقا من جدول حسابات النتائج يمكن حساب مجموعة أخرى من الأرصدة الوسيطة ذات الأهمية البالغة في دراسة أداء المؤسسة، وتتمثل هذه الأرصدة في الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب، إنتاج الدورة. وتحديد هذه الأرصدة يتم انطلاقا من الهامش الإجمالي إلى غاية الوصول إلى النتيجة الصافية.

1.1.1. الهامش الإجمالي:

يمثل الهامش الإجمالي الفرق بين البضاعة المباعة وتكلفة تلك البضاعة وتتمثل البضاعة. في جميع السلع التي تباعها المؤسسة على حالتها، أي دون تغيير طراً عليها. أما تكلفة البضاعة المباعة فتتمثل في ثمن شراء البضاعة المباعة مضافا إليها جميع مصاريف الشراء.

$$\text{الهامش الإجمالي} = \text{البضاعة المباعة (ح/70)} - \text{تكلفة البضاعة المباعة (ح/60)}$$

البضاعة المباعة = البضاعة المباعة الإجمالية - مردودات المبيعات

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول مدة + مشتريات البضاعة + مصاريف الشراء - مخزون آخر

مدة.

يحسب هذا الرصيد عموماً في المؤسسات التجارية والمختلطة، وهو المصدر الأساسي لأرباح المؤسسة التجارية، لذلك يجب على المؤسسة التجارية حساب نسبة الهامش الإجمالي ودراسة تطوراتها أو مقارنتها بنسب مؤسسات أخرى لها نفس نشاط المؤسسة، فالهامش الإجمالي يعد مؤشراً هاماً لمعرفة الأداء التجاري للمؤسسة التجارية.

2.1.1. إنتاج الدورة:

قد لا يفسر رقم الأعمال نشاط المؤسسة الإجمالي، بل قد يعطي صورة مشوهة عنه في الحالات التالية:

- وجود فارق زمني طويل بين الإنتاج والبيع، وهذا يؤدي إلى تكوين إنتاج مخزون.

- وجود إنتاج المؤسسة لذاتها بنسبة كبيرة نسبياً.

في هذه الحالات يعطي الإنتاج صورة حقيقية وواقعية عن نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ويحسب

الإنتاج كما يلي:

إنتاج الدورة = إنتاج مباع (حـ/71) + إنتاج مخزون (حـ/72) + إنتاج المؤسسة لذاتها (حـ/73) +

خدمات مقدمة (حـ/74).

وفي حالة وجود تكاليف الإنتاج المحولة المتمثلة في الحساب 75، يجب إضافتها إلى إنتاج الدورة.

ولأخذ صورة جيدة عن أداء المؤسسة يجب دراسته على فترة من الزمن لمعرفة تطوراتها أو مقارنته بإنتاج

مؤسسة أخرى تمارس نشاط مماثل لها.

تعتبر القيمة المضافة مفهوماً اقتصادياً أكثر منه محاسبياً، وتعني القيمة المنشأة من خلال ممارسة نشاط الإنتاج لاقتصاد معين وخلال فترة من الزمن. وكما أنها وجدت اهتماماً على المستوى الكلي، كذلك وجدت اهتماماً على المستوى الجزئي، فنجد المؤسسة تعتمد عليها في معرفة أدائها وتطورها. وحسب المخطط العام للمحاسبة فإن "القيمة المضافة الإجمالية هي تعبير عن إنشاء قيمة أو زيادة القيمة التي أضافتها المؤسسة للسلع والخدمات التي تحصلت عليها من أطراف خارجية خلال الدورة. وتقاس بالفرق بين إنتاج الدورة واستهلاك سلع وخدمات الأطراف الخارجية لذلك الإنتاج" فالقيمة المضافة هي الإنتاج الصافي الذي ساهمت به المؤسسة. وتحسب القيمة المضافة بالعلاقة:

القيمة المضافة = إنتاج الدورة - الاستهلاك الوسيط

= (إنتاج مباع + إنتاج مخزون + إنتاج المؤسسة لذاتها + خدمات مقدمة) - (مواد و لوازم مستهلكة + خدمات).

وللقيمة المضافة أهمية كبيرة في المؤسسة لأنها تمكن من معرفة وزنها الاقتصادي ونموها ودراسة هيكل الإنتاج.

القيمة المضافة مؤشر لنمو المؤسسة: في بعض الحالات قد يفشل رقم الأعمال في تحديد نمو المؤسسة لأن زيادة رقم الأعمال قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في المواد المستهلكة أو الخدمات وهذا يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة. لذلك يعد الاعتماد على مؤشر القيمة المضافة لدراسة النمو أفضل من رقم الأعمال.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

القيمة المضافة مؤشر للتكامل الداخلي: يمكن معرفة مدى تكامل المؤسسة داخليا بحساب النسبة :
القيمة المضافة/الإنتاج. فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد تكامل المؤسسة، ويقصد بالتكامل قدرة
المؤسسة على ضمان أكبر عدد من مراحل الإنتاج، أي أن اعتماد المؤسسة على الاستهلاك الوسيط هو
اعتماد ضعيف.

القيمة المضافة مؤشر لكفاءة المستخدمين: القيمة المضافة في صيغتها المطلقة غير كافية لمقارنة
المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمية إلى نفس القطاع، بل يجب حساب النسبة: القيمة المضافة/ عدد
المستخدمين لمعرفة عائد كل مستخدم، ثم مقارنة تلك النسبة مع نسب مؤسسات نفس القطاع للحكم
على كفاءة المستخدمين.

إن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة يجب توزيعها على مختلف المساهمين في تحقيقها، وتمثل
هذه الأطراف في : الدولة، المستخدمين ، المقرضين، أصحاب المؤسسة. ويمكن توضيح ذلك في الشكل
رقم (09) المبين في الصفحة الموالية.

4.1.1. فائض الاستغلال الإجمالي:

يمكن تعريف فائض الاستغلال الإجمالي بالنتيجة الاقتصادية للمؤسسة، والمتولدة من عمليات الاستغلال
التي تراولها المؤسسة، مستقلة عن السياسات المالية، للاهتلاكات والمؤونات، والتوزيع. ويحسب بالعلاقة:

فائض الاستغلال الإجمالي = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال - ضرائب ورسوم - مصاريف

المستخدمين.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

فهو المورد الأساسي الذي تحنيه المؤسسة من نشاط الاستغلال. وفي حالة كون هذا الرصيد سالب، فإنه يطلق عليه اسم عجز الاستغلال الإجمالي. ويمكن اعتباره مؤشرا للأداء الإنتاجي والتجاري بجانب الأداء

المالي، وتكمن أهمية هذا المفهوم في قدرته على إجلاء العديد من انشغالات المؤسسة:

- إن حساب النسبة : مصاريف مالية/فائض الاستغلال، يعد مؤشرا ممتازا لمعرفة خطر عدم التسديد أو العسر، وحسب المحللين الماليين يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة 25% وإلا فإن المؤسسة على أبواب الخطر.

1.1.5. نتيجة الاستغلال خارج النواتج والمصاريف المالية:

نتيجة الاستغلال أو النتيجة التشغيلية مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة، وتحسب هذا النتيجة بالعلاقة:

نتيجة الاستغلال = فائض الاستغلال الإجمالي + تحويل تكاليف الاستغلال - حصص الاهتلاكات
والمؤونات + نواتج أخرى - تكاليف أخرى.

1.1.6. النتيجة المالية:

تمثل هذه النتيجة في الفرق بين النواتج المالية والمصاريف المالية، فهي تعبر عن مردودية العمليات

المالية التي تقوم بها المؤسسة من إيداع الأموال، تقديم القروض، الاقتراض...

النتيجة المالية = النواتج المالية - المصاريف المالية.

1.1.7. النتيجة الجارية قبل الضرائب:

تضم هذه النتيجة جميع الأعباء وجميع النواتج المتعلقة بالاستغلال العادي للمؤسسة وتضم أيضا النواتج

والأعباء المالية. فهي بمثابة مؤشر لنشاط المؤسسة الاقتصادي والمالي، وتحسب هذه النتيجة بالعلاقة:

النتيجة الجارية قبل الضرائب = نتيجة الاستغلال + نواتج مالية - أعباء مالية.

1.1.8. النتيجة الاستثنائية:

هذه النتيجة مستقلة عن النتائج السابقة وتتمثل في الفرق بين النواتج الاستثنائية والمصاريف الاستثنائية.

النتيجة الاستثنائية = نواتج استثنائية - مصاريف استثنائية.

1.1.9. النتيجة الصافية:

وهي آخر نتيجة من بين الأرصدة الوسطية للتسيير، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية = النتيجة الجارية \pm النتيجة الاستثنائية - ضرائب الأرباح - مساهمات المستخدمين.

1.2. المردودية ومؤشرات قياسها

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي. فإذا أردنا حسابها فالعلاقة المعبرة عنها هي: النتائج المحققة/الوسائل المستعملة. والنتائج المحققة تتمثل في مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير، فتبعا للنتيجة المختارة تحدد الوسائل المستعملة، فهذه الأخيرة محكومة بنوع النتيجة، فعلى سبيل المثال لا يمكن اعتبار الخصوم كوسيلة لتحقيق الربح الصافي، بل الأموال الخاصة لوحدها تحقق الربح الصافي. فاختيار نوع النتيجة يفرض تحديد الوسيلة المساهمة في تحقيقها بدقة، وهذا من أجل الوصول إلى قياسات صحيحة وذات معنى. وتعتبر المردودية معياراً أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات التي حققتها، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع لكن تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في هيكلها المالي. وإذا أُريد دراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على ثلاث أساليب هي:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- مردودية النشاط.

- المر دودية الاقتصادية.

- المر دودية المالية.

1.2.1. مردودية النشاط:

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المر دودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة. فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتمثل هذه المر دودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة. والمتغير المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها. ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدراسة مردودية النشاط.

1.2.2. مؤشر الهامش الإجمالي:

يستخدم بكثرة في المؤسسات التجارية، ويربط هذا المؤشر الهامش الإجمالي باعتباره المصدر الأساسي لربح المؤسسة التجارية ورقم الأعمال. هذا الأخير هو المصدر الوحيد للهامش الإجمالي.

نسبة الهامش الإجمالي = الهامش التجاري / رقم الأعمال خارج الرسم.

والنسبة المتحصل عليها تعبر عن قدرة دينار المبيعات على توليد هامش ربح خام، أو بتعبير آخر هو مقدار الربح الخام في كل دينار من دنانير المبيعات. ومعدل الهامش المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع.

1.3.2. مؤشر الهامش الإجمالي للاستغلال:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد

الخزينة. ويحسب بالعلاقة:

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = فائض الاستغلال الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم.

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- الاهتلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي، وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية.
- المؤونات من أجل حماية وتأمين ممتلكات المؤسسة وتؤدي إلى زيادة في النقدية، وقد تستوجب مدفوعات فيما بعد.
- المصاريف المالية.
- خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة.
- ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة وأجهزتها، وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين.
- الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة للمنظمة يمكنها من النمو.

1. 4.2. مؤشر الهامش الصافي

ويسمى أيضا بالربحية، وتقوم على أساس مقارنة الربح الصافي برقم الأعمال، فهي تقيس معدل الربح

المتحصل عليه من عمليات الاستغلال، والعمليات ذات الطابع المالي والعمليات الاستثنائية.

الربحية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

هذا المقياس دليل على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية وقدرتها على التنافس، لأن ارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع الربح. هذا الأخير يتحكم فيه عنصرين هما السعر والتكاليف اللذين بهما تستطيع المؤسسة مزاحمة منافسيها. وكذلك يمكن تعديل هذه النسبة بتعويض النتيجة الصافية بالنتيجة الجارية ومنه نجتنب تأثير العمليات الاستثنائية، أو تعويضها بالتدفق النقدي بعيدا عن سياسة الاهتلاكات أو تعويضها بنتيجة الاستغلال.

قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة موجبة = التدفق النقدي / رقم الأعمال خارج الرسم.

فالاتتماد على التدفق النقدي بدل النتيجة الصافية يسمح للمؤسسة عزل تغيرات سياسة الاهتلاك المعتمدة من طرفها.

2. المردودية الاقتصادية

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها. قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية. قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل. وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تترتهم، والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها.

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة.

$$\text{المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول}}$$

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو

تدعيم خزينة الاستغلال لأنه كما سبق وأن أشرنا أن الفائض الإجمالي للاستغلال هو أصل حساب فائض خزينة

الاستغلال.

2. 2. المردودية الاقتصادية الصافية:

المردودية الاقتصادية الصافية هي العلاقة بين نتيجة الاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة:

$$\text{المردودية الاقتصادية الصافية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول}}$$

نتيجة الاستغلال في هذه الحالة هي النتيجة الجارية مضافا إليها المصاريف المالية، أو النتيجة الصافية

مضافا إليها المصاريف المالية. ويعني هذا المؤشر قدرة الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة على تحقيق

الربح، ويلاحظ على هذه العلاقة البساطة والاختصار، لكن في الأصل هي أكثر من ذلك، لأن العلاقة السابقة

لا تبرز العوامل الرئيسية التي تشارك في تحديد مردودية المؤسسة. وانطلاقا من العلاقة السابقة نستطيع أن

نكتب:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة استغلال} / \text{الأصول}) \times (\text{المبيعات} / \text{المبيعات})$$

$$= (\text{نتيجة استغلال} / \text{المبيعات}) \times (\text{المبيعات} / \text{الأصول})$$

$$= (\text{الهامش الربحي}) \times (\text{معدل دوران الأصول})$$

محاضرات في مقياس التحليل المالي

فالمردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسيين هما : هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول.

وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين:

معدل دوران الأصول: ويقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة، أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات. فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.

هامش الربح: ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات. الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف.

3. المردودية المالية

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، و هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

المردودية المالية = النتيجة/ الأموال الخاصة.

النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية. والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصبغها مستوى عال من الخطورة.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

إن المردودية الاقتصادية والمردودية المالية مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في حالات خاصة، ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية. ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية.

4. مبدأ أثر الرافعة المالية

يحدث الرفع المالي عند حصول المؤسسة على موارد التمويل الإضافية في شكل استئانة مالية وتكون هذه الأخيرة متبوعة بفوائد مالية، ويفسر أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة كل من معدل المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستئانة، حيث تعطى علاقة مبدأ أثر الرافعة المالية كما يلي:

مردودية الأموال الخاصة = [مردودية الاقتصادية + (مردودية الاقتصادية - تكلفة الاستئانة) x الاستئانة

الصافية / الأموال الخاصة] x (1 - معدل الضرائب على أرباح الشركات)

ويمكن أن يلعب أثر الرفع المالي ثلاثة أدوار هي:

أ- الحالة الأولى: ويلعب فيها أثر الرفع المالي دورا إيجابيا، وتتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الديون. في هذه الحالة كلما زادت النسبة د/أخ أي زيادة المديونية أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ب- الحالة الثانية: ويلعب فيها أثر الرفع المالي دورا سلبيا، وتتجسد هذه الحالة عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل الديون (ع). في هذه الحالة كلما زادت النسبة د/أخ أدى ذلك إلى هبوط المردودية المالية.

ج- الحالة الثالثة: وهي حالة حياد أثر الرفع المالي، وتتجسد عندما تتساوى المردودية الاقتصادية بمعدل الديون. فمهما تغيرت النسبة د/أخ فإن المردودية المالية تبقى على حالها.

المحور السادس: تحليل النسب المالية:

من أجل تشخيص أي وضعية مالية للمؤسسة فإن المشخص المالي يستعمل عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حيث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم، ما يتيح تفهم شامل لسيولة المؤسسة، قدرتها على الدفع ودرجة فاعليتها في إدارة أصولها.

1. تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر. وتعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على

محاضرات في مقياس التحليل المالي

تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة. ومن أجل أن تكون النسب ذات دلالة لابد أن

تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

1- وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي.

2- أو تستخدم للمقارنة مع وضعية مالية لمؤسسة أخرى وفق المعيار الصناعي أو المقارن.

3- أو مع المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التشخيص المالي.

2. أهمية النسب المالية

يمكن للمشخص المالي أن يعتمد على عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تبويبها في العديد من الأقسام الرئيسية واختيار هذه الأقسام يتوقف على الهدف المرجو من عملية التشخيص من جهة وأنواع البيانات والمعلومات المتاحة من جهة أخرى، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التشخيص لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة وذلك من مختلف الجوانب فهي تستخدم في عملية التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وأيضاً مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية. والآلية التي يتبعها المشخص المالي في استعمال النسب المالية لمؤسسة معينة تتوقف على الأهداف والأغراض المحددة لعملية التشخيص وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً على شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.

3. أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية إلى المجموعات الرئيسية التالية والتي تضم كل

منها عدداً من هذه النسب:

1.3. نسب الهيكل المالي:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة استقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب شائعة الاستخدام بهذا الخصوص:

1.1.3. تمويل الاستخدامات المستقرة

تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة

هو أن: $\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{دائمة أموال} / \text{مستقرة استخدامات}$

قد تم إلغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الهيكلي)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$\text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \text{الدائمة الموارد} / \text{الاستخدامات المستقرة} + \text{BFReX}$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الاستخدامات المستقرة لابد لها أن تمول بالموارد الدائمة، أيضا بالنسبة ل BFReX المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة والذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقرب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

2.1.3. الاستقلالية المالية

تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، فإفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة

محاضرات في مقياس التحليل المالي

وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المشخص المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \text{الخزينة موارد} + \text{المالية الديون} / \text{الخاصة الأموال}$$

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأم والخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيهما، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية المالية ولابد أن

يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات... الخ.

3.1.3. القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية

يعتمد المشخص المالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم إلا في خدمة الديون المالية) لا وجود لتوزيع الأرباح أو إعادة الاستثمار، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية} = \text{القدرة على الوفاء} = \text{المالية الديون} / \text{القدرة على التمويل الذاتي}$$

محاضرات في مقياس التحليل المالي

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 1 وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 8 وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها، فإذا كانت مثلا 2 فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة. وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وهو مؤشر عن زيادة وارتفاع عدم القدرة على الوفاء ومنه التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعتبر كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة.

2.3. نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياسا بتكلفتها، ويعتمد المشخص المالي غالبا على حساب النسب التالية:

2.3.1. نسب السيولة العامة (نسبة التداول)

محاضرات في مقياس التحليل المالي

تعتبر هذه النسبة على عدد المرات إلى تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الجارية الاستخدامات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

2.3.2. نسبة السيولة السريعة

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة ومصداقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{المخزونات} - \text{الجارية الاستخدامات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل إلى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دورانه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، وعادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و0.5.

2.3.3. نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):

محاضرات في مقياس التحليل المالي

تعتبر هذه النسبة من أدق النسب إلي تبيين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الخزينة استخدامات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال بين: 0.2 و 0.3.

ما تجدر إليه الإشارة أنه من الصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، ولكن يمكن القول أن معايير السيولة تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وأيضا إلى حد ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

3.3. نسب النشاط

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في أرس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية إلي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات.

3.3.1. العلاقة بين BFRex ورقم الأعمال: ما دام BFRex متعلق ومرتبطة بنشاط المؤسسة

الرئيسي فهو ما يعني أنه

محاضرات في مقياس التحليل المالي

مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة إلي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلي، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال} = \text{BFReX} / \text{رقم الأعمال} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:
أ- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن.
ب- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين.

4.3. نسب الربحية:

تعبّر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبّر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها فإن ذلك حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.

4. شروط استخدام النسب المالية

إن الاستفادة من النتائج إلي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والاختيار السليم لهذه النسب من أجل التوصل إلى أفضل الحلول، وفيما يلي أهم الشروط إلي يتعين احترامها أثناء استعمال التشخيص بالنسب المالية:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- أ- أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر إلي يركب منها بسط ومقام النسب.
- ب- اختيار النسب إلي تتفق مع الأهداف إلي تهدف لها عملية التشخيص المالي.
- ج- أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.
- د- عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.

الجزء التطبيقي

يكتسي هذا الجزء أهمية كبيرة للوقوف على ما تم التطرق إليه في الجزء النظري وإسقاطه على الجانب التطبيق، حيث قام الباحثان في هذا الجزء بالاعتماد على مجموعتان من التمارين، أولهما مجموعة من الأسئلة النظرية وحلولها والمجموعة الثانية تمارين مقترحة، لعل هذه الأخيرة تعطي فكرة للطالب على مدى أهمية هذه المادة، وبالتالي يستطيع الاعتماد على الأدوات والأساليب والتقنيات التي من شأنها أن تساعدهم في تحليل الميزانيات والجداول الملحقة، وعليه يمكنه الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى:

المحور الأول: مجموعة الأسئلة النظرية وأمثلة محلولة

1.I. الأسئلة النظرية وحلولها

يرى الباحثان من خلال هذه المجموعة هو الإمام بالعدد الكبير من الأسئلة النظرية التي تستهدف كل جوانب الجزء النظري ومن بين هذه الأسئلة ندرج سبعون سؤالاً مع حلها بصفة مباشرة، ومنها:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

س 1- يعتبر رأس المال العامل (سيولة - استحقاق) أحد مؤشرات التوازن المالي في التحليل المالي الوظيفي؟.

ج 1- لا - يتعلق ذلك بالتحليل المالي الكلاسيكي المعتمد على معياري السيولة في حسابات الأصول ، والاستحقاق في حسابات الخصوم.

س 2- تعتبر الميزانية الاقتصادية عن الذمة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة؟.

ج 2- لا - بل عن احتياطات المؤسسة في لحظة زمنية معينة.

س 3- يساوي الأصل الاقتصادي المجموع الجبري للاستثمارات الصافية والاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال؟

ج 3- لا - بل المجموع الجبري للاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

س 4- المجموع الجبري للأموال الخاصة وإجمالي الديون يساوي الأموال المستثمرة ويساوي الأصل الاقتصادي؟.

ج 4- لا - بل المجموع الجبري للأموال الخاصة وصافي الديون.

س 5- يعرف الفائض الإجمالي للاستغلال بأنه رصيد دورة الاستغلال؟.

ج 5 - لا - بل فائض خزينة الاستغلال هو رصيد دورة الاستغلال.

س 6- الفرق بين الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) و فائض خزينة الاستغلال (ETE) يتمثل في الاحتياج لرأس المال العامل؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ج 6- لا - بل التغير في BFR.

س 7- على عكس ETE فإن EBE ليس تدفقا؟.

ج 7- لا - كلاهما تدفق.

س 8- تنخفض الاستدانة الإجمالية كلما ازدادت متاحات (سيولة) المؤسسة؟.

ج 8- لا - بل تنخفض المديونية الإجمالية.

س 9- يعتبر جدول تدفقات الخزينة قراءة مالية لجدول حسابات النتائج؟.

ج 9- لا - ليس جدول تدفقات الخزينة قراءة مالية لجدول حسابات النتائج.

س 10- هل تؤثر طرق الاهتلاك (خطي، متناقص، متزايد) على قدرة التمويل الذاتي (CAF)؟ كيف ذلك؟.

ج 10- نعم - وذلك في وجود الضرائب على الأرباح وخلافه لا تؤثر.

س 11- لماذا لا تظهر أقساط تسديد القروض في جدول حسابات النتائج كتكاليف تتحملها المؤسسة؟.

ج 11- لأنها لا تتعلق بإغناء أو إفقار المؤسسة أي ليس لها تأثير على ثروة المؤسسة.

س 12- أي من المؤشرين هو خزينة ممكنة (EBE) أم القدرة على التمويل الذاتي (CAF) ما الفرق بينهما؟

ج 12- كلاهما خزينة ممكنة غير أن (EBE) يتعلق فقط بدورة الاستغلال. بينما (CAF) يتعلق بإجمالي نشاط المؤسسة.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

- س 13- حدد الفرق بين كل من " العجز و الخسارة " ثم " الفائض و الربح " ؟.
- ج 13- الفائض و العجز يتعلقان بالخرينة بينما الخسارة و الربح يتعلقان بالنتيجة.
- س 14- كيف تؤثر طرق تقييم المخزون على خزينة المؤسسة ؟.
- ج 14- لا - تؤثر طرق تقييم المخزون بشكل مباشر على خزينة المؤسسة. لأنها تدفق غير نقدي (تدفق وهمي).
- س 15- هل تؤثر طرق تقييم المخزون على الاحتياج لرأس المال العامل (BFR) كيف ذلك؟.
- ج 15- نعم - وذلك عند الزيادة أو النقصان في المخزون في (BFR) يزيد أو ينقص.
- س 16- ما الفرق بين متحصلات الاستغلال ونواتج الاستغلال؟
- ج 16- الفرق بينهما يظهر في رصيد حسابات العملاء.
- س 17- هل العمليات التي تتم في حسابات الميزانية تزيد من ثروة المؤسسة ؟.
- ج 17- لا- تزيد من ثروة المؤسسة أي لا تؤثر في النتيجة ولكن الخزينة قد تتأثر ففي هذه الحالة مستوى الخزينة انخفض.
- س 18- هل عملية الحصول على قروض تؤثر على ثروة المؤسسة ؟.
- ج 18- لا- تؤثر على ثروة المؤسسة لأنها لا تؤثر على النتيجة وإنما زيادة في مستوى الخزينة.
- س 19- ما الفرق بين الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) ونتيجة الاستغلال ؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ج 19- هو أن (EBE) خزينة ممكنة أما نتيجة الاستغلال فلا يمكن أن تكون كذلك لأنها تضم الاهتلاكات التي تتحول إلى حركة نقدية.

س 20- ما هو أثر الاستدانة (القروض) على جدول حسابات النتائج؟.

ج 20- لا- تؤثر القروض على جدول حسابات النتائج بل فوائد القروض فقط أما عملية الإقراض (من إلى الغير) فتكون التأثير من خلال النواتج فقط.

س 21- هل عملية التمويل عن طريق الأموال الخاصة لها تأثير على جدول الحسابات النتائج؟.

ج 21- لا - ليس لها تأثير ولكن في المدى البعيد تكون في مكافئات رأس المال.

س 22- ما هو الفرق بين نتيجة الاستغلال بالمفهوم المالي والمفهوم المحاسبي؟.

ج 22- نتيجة الاستغلال بالمفهوم المحاسبي هو $\frac{83}{-}$ (الإيرادات - التكاليف) أما بالمفهوم المالي فهو يعبر عن دورة التمويل.

س 23- هل يمكن إنفاق فائض خزينة الاستغلال (ETE) من قبل المؤسسة كما تشاء؟.

ج 23- لا يمكن للمؤسسة أن تنفق الفائض لأن $(ETE = R_{exp} - D_{exp})$ إذا كان هذا الفائض من طرف المؤسسة لأنه لا يمكن أن تكون مصاريف المؤسسة سواء ناتجة عن دورة الاستغلال أو من دورة الاستثمار.

س 24- هل يمكن اعتبار هذا الفائض ربح؟.

ج 24- لا يمكن اعتبار هذا الفائض ربحاً وإنما هو فائض خزينة لأن الربح نتيجة محاسبة.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

س 25- من منظور الخزينة النفقات الاستثنائية المتعلقة بالبحث والإشهار هل تعتبر كنفقات إستغلال أو استثمار؟.

ج 25- نفقات استثمار لأن تحصيلها في الخزينة يكون على المدى الطويل.

س 26- لماذا تسمى المردودية الاقتصادية ومردودية الأموال الخاصة بالمردودية المحاسبية؟.

ج 26- لأن حسابهما يعتمد فقط على معطيات محاسبية.

س 27- ما الفرق بين معدل المردودية ومعدل الهامش؟.

ج 27- المردودية هي العلاقة بين النتيجة والأموال المستثمرة لتوليد هذه النتيجة بينما الهامش هو العلاقة بين النتيجة وحجم النشاط (رقم الأعمال أو الإنتاج).

س 28- على ماذا تتوقف المردودية الاقتصادية؟.

ج 28- تتوقف المردودية الاقتصادية على معدل الهامش الاقتصادي وهامش الربح ومعدل دوران الأصل الاقتصادي (دوران الأصل).

س 29- يعتمد مفهوم تدفق الخزينة المتولد عن الاستغلال (FTPE) على ثلاث عوامل أساسية ما هي؟.

ج 29- هي: - معدل نمو النشاط ، - أهمية وخصائص (BFR) ، - أهمية وخصائص هوامش الاستغلال.

س 30- ماذا يبيع المسؤول المالي وماذا يشتري وفي ما يتمثل هدفه في كل مرة؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ج 30- يبيع الأوراق المالية ويشترى رؤوس الأموال وهدفه في كل مرة هو الحصول على الموارد المالية بأقل تكلفة.

س 31- هل يظهر تسديد قرض في جدول حسابات النتائج أم في جدول تدفقات الخزينة؟.

ج 31- يظهر في جدول تدفقات الخزينة لأنه شكل من أشكال التمويل (يظهر ثم يختفي).

س 32- ما هو الفرق بين القدرة على التمويل الذاتي (CAF) و الهامش الإجمالي لتمويل (MPA)؟.

ج 32- هو فوائض قيمة التنازل.

س 33- ما الفرق بين القدرة على التمويل الذاتي (CAF) وتدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال (ETOG)؟.

ج 33- هو التغير في الاحتياج لرأس المال العامل (BFR).

س 34- ما الفرق بين تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال (ETOG) وتدفق الخزينة المتاحة (FTD)؟.

ج 34- هو تدفق الاستثمارات الصافية.

س 35- هل يمكن إنفاق (ETE) من قبل المؤسسة؟.

ج 35- لا يمكن لأن (ETE) هو الفرق بين المتحصلات الاستغلال ونفقات الاستغلال.

س 36- هل يمكن لـ (ETE) أن يكون ربح؟. لماذا؟.

ج 36- لا- لأنه تدفق خزينة وليس ربح محاسبي.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

س 37- هل تمثل مخصصات الاهتلاكات نفقة أم عبء؟.

ج 37- هي عبء لأنها تكلفة مثبتة وليس مستحقة.

س 38- متى تستعمل الميزانية الذمة المالية ومتى تستعمل الميزانية الاقتصادية؟.

ج 38- تستعمل الذمة المالية من أجل جرد مجموع الأصول والتعهدات. وتستعمل الميزانية الاقتصادية من

أجل فهم احتياجات المؤسسة.

س 39- هل يعتبر الفائض الجمالي للاستغلال (EBE) كخزينة عندما يسجل محاسبيا؟.

ج 39- لا- لأن (EBE) يسجل محاسبيا.

س 40- هل يمكن اعتبار ثروة المؤسسة تزداد كل سنة اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)

؟.

ج 40- لا- (EBE) مصدر لثروة المؤسسة. وثروة المؤسسة كنتيجة صافية.

س 41- حدد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين منظور الخزينة ومنظور الذمة المالية إذا أخذنا على سبيل

المثال الاستثمارات العقارية، الإنفاق الاستثمار على البحث والتطوير؟.

ج 41- * منظور الخزينة: - استثمارات العقارية عبارة عن نفقة ولا تعتبر إيراد إلا عند بيعها. بينما إنفاق

الاستثمار على البحث والتطوير عوائدها لابد أن تكون سريعة مقارنة بالاستثمارات العقارية.

* منظور الذمة المالية: - الاستثمارات العقارية عبارة عن أصل حقيقي ملموس مادي ولكن قيمة

تصفيته معدومة.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

س 42- ما هو الفرق بين الإنتاج ورقم الأعمال من خلال المدلول ؟.

ج 42- * رقم الأعمال: يقيس مستوى النشاط عن طريق الوظيفة المالية.

* الإنتاج: يقيس مستوى النشاط عن طريق الوظيفة الإنتاجية.

س 43- لماذا يعتبر مفهوم الإنتاج غير كاف في التحليل ؟.

ج 43- وهذا لعدم التجانس في مكوناته حيث أن إنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لنفسها مقيم بتكلفة

الإنتاج بينما الإنتاج المباع مقيم بسعر التكلفة.

س 44- ما معنى (المتحصلات ، النواتج ، النفقة ، التكاليف) ؟.

ج 44- * المتحصلات: هي الأموال المقبوضة فعلا.

* النواتج: هي المفوترة وتشرط أن تكون مقبوضة.

* النفقة: هي الأموال التي خرجت فعلا.

* التكاليف: هي المفوترة أي تسجل حتى إذا لم تخرج.

س 45- هل الاهتلاكات في جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG) هي نفسها في جدول حسابات النتائج

المحاسبي ؟.

ج 45- نعم- هي نفسها.

س 46- عن ماذا يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) ونتيجة الاستغلال ؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ج 46- يعبر عن مدى تأثير حجم اليد العاملة في المؤسسة وعن فائض الإجمالي للاستغلال ونتيجة الاستغلال

ذلك أن المصاريف المستخدمين عادة هي أكبر تكلفة التي تتحملها المؤسسة خلال دورة الاستغلال.

س 47- في ظل اقتصاد السوق عن ماذا تعبر إستراتيجية القيمة المضافة؟.

ج 47- تعبر عن إستراتيجية التميز.

س 48- هل يمكن اعتبار مؤسسة متوقفة عن الدفع في حالة عسر مالي؟.

ج 48- لا- بل تعتبر في حالة إفلاس.

س 49- عرف رأس المال العامل (FR 1) (سيولة - استحقاق)؟.

ج 49- هو جزء من الأموال الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة. أو هو ذلك الفائض الناتج عن

عملية تمويل الأصول الثابتة والذي تخصصه المؤسسة لتمويل الاحتياجات الأخرى.

س 50- ما هي الانتقادات الموجهة لرأس المال العامل (FR 1) (سيولة - استحقاق)؟.

ج 50- * لا يعطي هذا التحليل تصور لكمية رأس المال العامل الضرورية.

* لا يكفي لتغطية الأصول المتداولة.

* لا توجد علاقة بين رأس المال العامل والخزينة (FR_L و T).

س 51- حدد فيما إذا كانت العمليات التالية: نواتج، إيرادات، نفقات، عبء؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

ج 51 - الإجابة:

المبيعات	←	نواتج
تسديد مستحقات العميل	←	إيرادات
مخصصات الاهتلاكات	←	عبء
شراء آلة	←	نفقات

س 52- رتب فيما إذا كانت العناصر التالي: مخزون، تدفق، تغيير في التدفق؟.

ج 52 - الإجابة:

العناصر	ترتيبها
رقم الأعمال	تدفق
العملاء	مخزون
رفع مكافآت رأس المال	تغير في تدفق
تغير في حساب العملاء	تدفق
الارتفاع في رقم الأعمال	تغير في تدفق
مصاريف مالية	تدفق
EBE	تدفق

س 53- صنف حسب كل من: الاستثمارات، BFR، الأموال الخاصة، الاستدانة الصافية؟.

ج 53 - * قروض مالية ← استدانة صافية.

* النتيجة بعد توزيع الأرباح كاحتياطي ← أموال خاصة.

* علامة مسجلة ← استثمار.

* ديون جبائيه واجتماعية ← BFR.

* مخزون منتجات التامة ← BFR.

س 54- لماذا تسمى المردودية الاقتصادية ومردودية الأموال الخاصة بالمردودية المحاسبية؟.

ج 54- لأن حسابهما يعتمد فقط على معطيات محاسبية.

س 55- ما الفرق بين معدل المردودية ومعدل الهامش؟.

ج 55- المردودية هي العلاقة بين نتيجة والأموال المستثمرة لتوليد هذه النتيجة بينما الهامش هو العلاقة بين

النتيجة وحجم النشاط (رقم أعمال أو إنتاج).

س 56- حدد فيما إذا كانت العناصر التالية لها تأثير على حسابات النتيجة أم حسابات الخزينة؟.

(طرق تقييم المخزون، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، الضرائب على الأرباح، الرفع في رأس المال

نقدا، شراء استثمار على الحساب، حساب تسديد الأجرور، التنازل عن الأصول بقيمة، بيع بضاعة بأجل،

تحصيل المبيعات، تسديد قرض متوسط الأجل، الفوائد المالية)؟.

ج 56- للإجابة عن هذا السؤال نضع جدول التالي:

حسابات الخزينة	حسابات النتيجة والخزينة	حسابات النتيجة
الرفع في رأس المال نقدا	الضرائب على الأرباح	طرق تقييم المخزون
شراء استثمار على الحساب	حساب تسديد الأجرور	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
التنازل عن الأصول بقيمة	/	بيع بضاعة بأجل
تحصيل المبيعات	/	فوائد مالية

تسديد قرض متوسط الأجل		/
-----------------------	--	---

س 57- على ماذا تتوقف المردودية الاقتصادية؟.

ج 57- تتوقف على معدل الهامش الاقتصادي (هامش الربح) ومعدل دوران الأصل الاقتصادي (دوران الأصول).

س 58- إذا لم يفسر تدهور الخزينة بأي تدفق استثمار أو تمويل، كيف يمكن تفسير هذا التدهور؟.

ج 58- هذا التدهور يكون ناتجا عن تدهور مردودية المؤسسة.

س 59- تعتمد النقطة الميتة على أربعة عوامل أساسية ما هي؟.

ج 59- استقرار رقم الأعمال - هيكل تكاليف الإنتاج - وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطتها الميتة - مستوى المصاريف المالية (سياسة الاستدانة المنتهجة).

س 60- للنقطة الميتة ثلاث استعمالات في مجال التحليل المالي، ما هي؟.

ج 60- تحليل استقرار الربح - تقييم القدرة الربحية العادية - تحليل الانحرافات.

س 61- هناك ثلاث استعمالات للنقطة الميتة في التحليل الاستراتيجي ما هي؟.

ج 61- في ميدان الاختبار الصناعي - في ميدان إعادة الهيكلة - في تحليل المخاطرة الظرفية

س 62- يتوقف هامش ربح الاستغلال (نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال) على أربع عوامل ما هي؟.

ج 62- نضج النشاط - مستوى المنافسة ونوعية المتعاملين - أهمية المعطيات التجارية (حصة السوق،

العلاقة، شبكة التوزيع) - طبيعة العملية الإنتاجية وفرق الوفرات الإنتاجية.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

س 63- ماذا يقصد بالهامش التجاري؟.

ج 63- هو هامش الربح أي الفرق بين سعر البيع والشراء والمبيعات.

س 64- على ماذا يتوقف الهامش الإجمالي للاستغلال؟.

ج 64- يتوقف على رقم الأعمال وتكاليف الاستغلال (مواد ولوازم، الخدمات، المستخدمين).

س 65- كيف يوزع الفائض الإجمالي للاستغلال؟.

ج 65- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات - المصاريف المالية الصافية - نتيجة إستغلال المساهمين.

س 66- على ماذا تتوقف المصاريف المالية؟.

ج 66- تتعلق بالمديونية الصافية بالإضافة على معدل الفائدة.

س 67- ما هو المخطط النموذجي للتحليل المالي؟.

ج 67- خلق الثروة يتطلب الاستثمارات والتي لابد لها من مصادر التمويل كما لابد لها أن تكون ذات

مردودية وبالتالي يكون المخطط النموذجي لتحليل المالي كالتالي: - خلق الثروة - سياسة الاستثمار -

سياسة التمويل - مردودية المؤسسة.

س 68- أذكر مختلف طرق التحليل المالي؟.

ج 68- التحليل التطوري - التحليل المقارن - التحليل المعياري.

س 69- ما الفرق بين مبيعات الدورة وتحصيلات نفس الدورة؟.

ج 69- يتمثل الفرق في التغير في حساب العملاء.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

س 70- ما الفرق بين القدرة على التمويل الذاتي و التمويل الذاتي ؟.

ج 70- يتمثل الفرق في توزيعات الأرباح.

2.I. أمثلة محلولة

المثال الأول: أجب بدقة على مايلي:

1- ما هي الحالات الممكنة للعجز في الخزينة (السيناريوهات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة) أذكرها ؟.

2- ارتكز التحليل المالي الوظيفي على المعادلة الأساسية للخزينة.

- برهن مع توضيح كل الخطوات صحة العلاقة التالية ؟. $R = E \Rightarrow FR_{ng} - BFR_g = T_{ng}$

3- يعتبر رأس المال العامل (سيولة - استحقاق) أحد مؤشرات التوازن المالي في التحليل المالي الكلاسيكي ؟.

4- هل يمكن اعتبار ETE و EBE ليس تدفقا ؟.

المثال الثاني: أعطيت إليك المعلومات التالية والخاصة بمؤسسة إقتصادية بتاريخ 2010/12/31 كما يلي:

$$R_{h\ ex} / E_{h\ ex} = 85\% \quad T_{ng} = 56000 \quad , \quad FR_{ng} = 308000 \quad , \quad R_d / E_s = 1.4$$

$$BFR_{h\ ex} / T_{ng} = 7.5\% \quad , \quad R_{ex} / \Sigma R = 16.3\% \quad , \quad E_{ex} / \Sigma E = 34\%$$

محاضرات في مقياس التحليل المالي

126510	88060	الأموال الخاصة
72341	59890	الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
46780	35820	الموردون والحسابات الملحقة به.
21150	19460	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
28400	23500	ديون جبائية وإجتماعية
295181	226730	مجموع الخصوم

- أصول وخصوم المؤسسة -

2010	- جدول حسابات النتائج -
155000	إنتاج مخزون وإنتاج مباع
44860	مشتريات مواد الأولية والبضاعة
31200	إستهلاكات خ للمواد الأولية والبضاعة
23400	تكاليف المستخدمين
15660	ضرائب ورسوم
11150	مخصصات الاهتلاكات
10000	مخصصات المؤونات
10000	إيرادات مالية
11320	مصاريف مالية
8900	مصاريف استثنائية
10100	إيرادات استثنائية
7800	ضرائب على الأرباح الشركات
5555	توزيعات الأرباح

1- أحسب المؤشرات التالية لسنة 2010 بالتفصيل : EBE ، BFR_g ، FR_{ng} ، T_{ng} ، R_{net} ،

CAF ؟.

2- أحسب التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي. ثم أحسب: ETE ؟.

3- أحسب نتيجة الاستغلال والنتيجة الإجمالية بعد توزيعات الأرباح ؟.

4- قم بإعادة بناء جدول حسابات النتائج . وإعداد جدول تدفقات الخزينة من منظور جدول

التمويل ؟.

حل المثال الأول:

1- الحالات الممكنة للعجز في الخزينة هي ستة حالات وهي:

- حالة الخطأ في السياسة المالية للمؤسسة.

- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه.

- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال.

- حالة الخسائر المتراكمة.

- حالة تدهور في النشاط.

- حالة إفلاس عميل مهم.

2- برهان صحة علاقة المعادلة الأساسية للخزينة وهي كذلك موجودة في الدرس.

البرهان:

$$R = E \Rightarrow FR_{ng} - BFR_g = T_{ng}$$

$$\Rightarrow E_s + E_{ex} + E_{hex} + E_T = R_D + R_{ex} + R_{hex} + R_T$$

$$E_{ex} + E_{hex} + E_T - (R_{ex} + R_{hex} + R_T) = (R_D - E_s)$$

=>

$$(E_{ex} - R_{ex}) + (E_{hex} - R_{hex}) + (E_T - R_T) = FR_{ng}$$

=>

$$\Rightarrow BFR_{ex} + BFR_{hex} + T_{ng} = FR_{ng}$$

$$\Rightarrow BFR_g + T_{ng} = FR_{ng}$$

$$\Rightarrow T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

وهو المطلوب.

3- نعم - لأن رأس المال العامل المعتمد على معيار السيولة في حسابات الأصول والاستحقاق في

حسابات الخصوم.

4- لا - كلاهما تدفق.

حل المثال الثاني:

لدينا: $R_D/E_s = 1.4$ ، $FR_{ng} = 308000$ ، $T_{ng} = 56000$ ، $BFR_{hex} / T_{ng} =$ ،

$$R_{hex} / E_{hex} = 85\% ، 7.5\%$$

$$R_{ex} / \Sigma R = 16.3\% ، E_{ex} / \Sigma E = 34\%$$

- حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

$$g = 308000 - 56000 = 252000 \leq 56000 = 308000 - BFR_g$$

BFR ومنه الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي يساوي **252000** .

- حساب الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة:

لدينا المعادلة التالية: $FR_{ng} = R_D - E_s$ ، ولدينا : $R_D / E_s = 1.4$ (01)

من المعادلة (01) نجد أن الموارد الدائمة هي: $R_D = 1.4 E_s$ وبتعويض هذه المعادلة في العلاقة

العامية في رأس المال العامل الصافي الإجمالي نجد:

$$E_s = FR_{ng} / 0.4 \leq FR_{ng} = E_s(1.4 - 1) \leq FR_{ng} = 1.4 E_s - E_s$$

$0.4 / 308000 = E_s \leq$ ومنه فإن الاستخدامات المستقرة تساوي $E_s = 770000$ وعليه يمكن

تعويض الاستخدامات المستقرة في العلاقة المستخرجة من المعادلة (01) كما يلي: $770000 =$

$$. R_D = 1.4 \times 1078000$$

- حساب الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال:

لدينا العلاقة المعطاة كما يلي: $BFR_{hex} / T_{ng} = 7.5\%$ $BFR_{hex} = 7.5\% .T \leq$

$$BFR_{hex} = 0.075 \times 56000 = 4200 \text{ .. ng}$$

وعليه الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال يساوي **4200** .

- حساب الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:

لدينا العلاقة العامة للاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال هي: $BFR_{hex} = E_{hex} - R_h$

، ولدينا العلاقة المعطاة كما يلي: $R_{hex} / E_{hex} = 85\%$ يتم استخراج منها الموارد خارج

محاضرات في مقياس التحليل المالي

الاستغلال كما في الطريقة السابقة وعليه فإن: $R_{hex} / E_{hex} = 85\%$ $\leq 0.85 E_{hex}$
..... (03) وبالتعويض في العلاقة العامة R_{hex}

نجد: $BFR_{hex} = E_{hex} (1 - 0.85) \leq BFR_{hex} = E_{hex} - 0.85 E_{hex}$
 $= BFR_{hex} / 0.15 \leq BFR_{hex} = E_{hex} (0.15) \leq$
 $\cdot E_{hex} = 28000 \leq E_{hex} = 4200 / 0.15 \leq E_{hex}$

ومنه يتم تعويض الاستخدامات خارج الاستغلال في المعادلة رقم (03) نجد الموارد خارج الاستغلال

وبالتالي فإن $R_{hex} = 0.85 \times 28000 = 23800 \leq R_{hex} = 0.85 E_{hex}$

موارد خارج الاستغلال تساوي **23800**.

- حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:

لدينا العلاقة العامة للاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما يلي:

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

وعليه نقوم بحساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال ومنه تكون العلاقة كالتالي:

$$ex = 252000 - 4200 = 247800 \leq BFR_{ex} = BFR_g - BFR_{hex}$$

BFR

وعليه فإن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال يساوي **247800**.

- حساب الاستخدامات الاستغلال والموارد الاستغلال واستخدامات الخزينة وموارد الخزينة:

لدينا الأربع العلاقات التالية لكل من :

$$(01) \dots\dots\dots T_{ng} = E_T - R_T$$

$$(02) \dots\dots\dots BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

$$\leq E_{ex} = 0.34(E_s + E_{ex} + E_{hex} + E_T) \leq E_{ex} / \Sigma E = 34\%$$

$$\leq E_{ex} = 0.34(770000 + E_{ex} + 28000 + E_T)$$

$$\leq E_{ex} = 0.34(798000 + E_{ex} + E_T)$$

$$\leq E_{ex} - 0.34 E_{ex} - 0.34 E_T = 271320$$

$$\leq (E_{ex} - 0.34 E_{ex}) - 0.34 E_T = 271320$$

$$\leq \text{المعادلة الثالثة هي: } E_{ex} (1 - 0.34) - 0.34 E_T = 271320$$

$$(03) \dots\dots\dots 0.66 E_{ex} - 0.34 E_T = 271320$$

$$R_{ex} = 0.163(R_D + R_{ex} + R_{hex} + R_T) \leq R_{ex} / \Sigma R = 16.3\%$$

\leq

$$\leq R_{ex} = 0.163(1078000 + R_{ex} + 23800 + R_T)$$

$$\leq R_{ex} = 0.163(1101800 + R_{ex} + R_T)$$

$$\leq R_{ex} - 0.163 R_{ex} - 0.163 R_T = 179593.4$$

$$\leq (R_{ex} - 0.163 R_{ex}) - 0.163 R_T = 179593.4$$

$$\text{المعادلة الرابعة هي: } R_{ex} (1 - 0.163) - 0.163 R_T = 179593.4$$

$$(04) \dots\dots\dots 0.837 R_{ex} - 0.163 R_T = 179593.4$$

من المعادلتين الثالثة والرابعة نقوم باستخراج استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال ونعوضهما في المعادلة الثانية وعليه نجد المعادلة الخامسة كما يلي: - نستخرج الموارد الاستغلال نجد: لدينا.

$$R_{ex} = 179593.4 + 0.163 R_T \leq 0.837 R_{ex} - 0.163 R_T = 179593.4$$

$$0.837$$

$$= 214567.98 + 0.19 R_T \leq R_{ex} = (179593.4 + 0.163 R_T) / 0.837$$

R_{ex}

- نستخرج الاستخدامات الاستغلال نجد: لدينا.

$$0.66 E_{ex} = 271320 + 0.34 E_T \leq 0.66 E_{ex} - 0.34 E_T = 271320$$

$$\leq$$

$$E_{ex} = 411090.90 + 0.52 E_T \leq E_{ex} = (271320 + 0.34 E_T) / 0.66$$

ex

وبالتعويض في المعادلة الثانية نجد:

$$\leq BFR_{ex} = 411090.90 + 0.52 E_T - 214567.98 - 0.19 R_T$$

$$\leq BFR_{ex} = 196522.92 + 0.52 E_T - 0.19 R_T$$

$$\leq 247800 - 196522.92 = 0.52 E_T - 0.19 R_T$$

$$(05) \dots\dots\dots 0.52 E_T - 0.19 R_T = 51277.08$$

ولدينا المعادلة رقم واحد كما يلي:

$$(01) \dots\dots\dots T_{ng} = E_T - R_T$$

$$(05) \dots\dots\dots 0.52 E_T - 0.195 R_T = 51277.08$$

ومن المعادلة رقم واحد يتم استخراج استخدامات الخزينة أو موارد الخزينة كالتالي:

$$\text{وبالتعويض في } E_T = 56000 + R_T \leq E_T = T_{ng} + R_T \leq (01) \text{ المعادلة رقم}$$

المعادلة رقم (05)

$$\leq 0.52 E_T - 0.19 R_T = 51277.08 \text{ نجد:}$$

$$0.52 (56000 + R_T) - 0.19 R_T = 51277.08 \leq$$

$$29120 + 0.52 R_T - 0.19 R_T = 51277.08 \leq$$

$$/ 0.33) \leq 0.33 R_T = 22157.08 \leq (0.52 - 0.19) R_T = 22157.08 \leq$$

$$R_T = (22157.08$$

$$R_T = 67142.67$$

وعليه فإن موارد الخزينة تساوي

$$E_T = 56000 + 67142.67 = 123142.67$$

وبالتعويض نجد باقي القيم الأخرى:

$$E_T = 123142.67$$

محاضرات في مقياس التحليل المالي

وبالتعويض نجد الاستخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

$$E_{ex} = 411090.90 + 0.52E_T$$

$$E_{ex} = 411090.90 + 0.52 (123142.67)$$

$$E_{ex} = 475125.09$$

$$R_{ex} = 214567.98 + 0.19 R_T$$

$$R_{ex} = 214567.98 + 0.19 (67142.67)$$

$$R_{ex} = 227325.08$$

1- إيجاد الميزانية الوظيفية المختصرة:

الموارد		الاستخدامات	
المبالغ	المؤشر	المبالغ	المؤشر
1078000	R_D	770000	E_s
227325.09	R_{ex}	475125.10	E_{ex}
23800	R_{hex}	28000	E_{hex}
67142.67	R_T	123142.67	E_T
1396267.76	مجموع	1396267.76	مجموع

3- دراسة التوازن المالي والتعليق حول الوضعية المالية للمؤسسة:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

بما أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب وهو أكبر من الصفر فإن الخزينة الصافية الإجمالية تكون حتما موجبة. ودليل ذلك أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي. كما توضحه العلاقة التالية: $FR_{ng} > 0$ وبالتالي فإن $FR_{ng} > BFR_g$ وعليه $T_{ng} > 0$ الخزينة الصافية الإجمالية موجبة.

- وفي هذه الحالة نقول أن المؤسسة قامت بتغطية كل احتياجات دورة الاستغلال الممثلة في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي وعليه فإن الوضعية المالية لهذه المؤسسة هي حالة يسر مالي أي أريحية مالية.

حل المثال الثالث:

1- حساب المؤشرات المالية لسنة 2010 كما يلي:

لكي نحسب كل المؤشرات نقوم بوضعها في جدول. ويتم استخراج كل مكونات المؤشرات بالاعتماد على جدول الحسابات النتائج والميزانية كما هي موضحة في الجدول أناه.

2- حساب التغير في الاحتياج في رأس المال العامل

التغيير	2010	2009	البيان
10430	60230	49800	المخزونات
11351	36251	24900	حقوق الاستغلال
10960	46780	3582	الموردون

محاضرات في مقياس التحليل المالي

الإجمالي: نقوم بحساب هذا المؤشر

باعتتماد على معطيات الميزانية وفق للسنتين

4900	28400	23500	ديون جبائية وإجتماعية
------	-------	-------	--------------------------

2010 / 2009 ويمكن وضع جميع الحسابات في الجدول أدناه:

المؤشرات	المبالغ
EBE	39880
BFR _g	21301
FR _{ng}	55051
T _{ng}	33750
R _{net}	13450
CAF	34600

$$\mathbf{BFR}_g = (10430 + 11351) - (10960 +$$

$$\Delta 4900) = \mathbf{5921}$$

- حساب فائض خزينة الاستغلال:

$$\mathbf{ETE} = \mathbf{EBE} - \Delta \mathbf{BFR}_g = 39880 - 5921 = \mathbf{33959}$$

$$\mathbf{ETE} = \mathbf{33959}$$

3- حساب كل من نتيجة الاستغلال والنتيجة الإجمالية بعد توزيع الأرباح:

- نحسب نتيجة الاستغلال:

$$\leq R_{ex} = \mathbf{EBE} - \text{مخصصات الاهتلاكات ومخصصات المؤونات}$$

$$\leq R_{ex} = 39880 - 21150 = \mathbf{18730}$$

ومنه نتيجة الاستغلال تساوي

$$\mathbf{R}_{ex} = \mathbf{18730}$$

- نحسب النتيجة الإجمالية بعد توزيع الأرباح:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

النتيجة الإجمالية بعد توزيع الأرباح = النتيجة الصافية الإجمالية المخصصة كاحتياطي = النتيجة الصافية -

$$\text{توزيعات الأرباح} = 13450 - 5555 = 7895 . \text{ ومنه النتيجة الإجمالية} = 7895 .$$

5- إعادة بناء جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة:

المبالغ	الحسابات
155000	إنتاج الدورة
44860	- مشتريات مواد أولية
31200	وبضاعة.
23400	- إستهلاكات خارجية م . ب .
15660	- تكاليف المستخدمين.
	- ضرائب ورسوم.
39880	EBE =
21150	- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
18730	= نتيجة الاستغلال
(1320)	- مصاريف مالية صافية
20050	= نتيجة الجارية
1200	+ نتيجة الاستثنائية.
7800	- ضرائب على أرباح الشركات.
13450	= النتيجة الصافية

محاضرات في مقياس التحليل المالي

5555	- توزيعات الأرباح
7895	= النتيجة المخصصة كاحتياطي

المبالغ	تدفقات المالية
34600	CAF
5921	Δ BFR g -
28679	= خزينة الاستغلال
00000	+ التنازل عن الاستثمار
00000	- حيازة الاستثمارات
00000	= خزينة الاستثمار
00000	+ الرفع في الأموال خ
00000	- المكافأة رأس المال
00000	= خزينة الأموال خ
00000	+ قروض جديدة
00000	- تسديدات القروض
00000	= خزينة الاستدانة
28679	= التغير في الخزينة الصافية الإجمالية

المحور الثاني: مجموعة تمارين مقترحة:

تحتوي هذه المجموعة على عدد كبير من التمارين التي يراها الباحثان مناسبة لمثل هذه المواضيع،

ولعل من أبرزها ما يلي:

التمرين الأول: إليك المعطيات المالية لمؤسسة صينية لإنتاج الهواتف النقالة في تاريخ 2012/12/31

أصول وخصوم

والنتائج موضحة في الجداول التالية:

المؤسسة وجدول حسابات النتائج

2012	خصوم المؤسسة	2012	أصول المؤسسة
1100	الاحتياطات	3300	الاستثمارات المالية
2400	نتائج الدورات السابقة	3200	الاستثمارات المعتوية

محاضرات في مقياس التحليل المالي

1000	مؤونات الأخطار والتكاليف	1200	مباني
3850	الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	2330	المخزونات
2700	الموردون	2000	العملاء
1000	ديون قصيرة الأجل	760	البنك
1000	ديون جباية واجتماعية	460	الصدوق
13050	مجموع الخصوم	13050	مجموع الأصول

المطلوب:

I- الجزء الأول: أحسب المؤشرات التالية

بطريقتين:

1- AE ، EBE ، CAF ،

R_{ex} ؟.

2- إعداد الميزانية

الاقتصادية المختصرة

؟.

3- بين الحركة التمويلية

لهذه المؤسسة ؟

II- الجزء الثاني: انخفض

إنتاج هذه المؤسسة إلى النصف

وكان هيكل التكاليف موضح في

الجدول أدناه كما يلي:

البيان	2012
الإنتاج	1070
مشتريات بضاعة مستهلكة	400.4
مصاريف المستخدمين	310.4
ضرائب ورسوم	91
مخصصات الاهتلاكات	31.4
مصاريف مالية صافية	65
العمليات الاستثنائية	35
ضرائب على أرباح الشركات	20
توزيعات الأرباح	60
التكاليف المتغيرة	300
الضرائب على الأرباح	40%
السيجة الصافية	187.8
الأموال الخاصة	31.4
التكاليف الثابتة	110
المصاريف المالية	25
تكلفة الأموال الخاصة	10%

1- أحسب النقطة الميتة قبل وبعد المصاريف المالية ؟

2- أحسب النقطة الميتة الإجمالية ؟ وبين وضعيتها ؟

التمرين الثاني: إليك ميزانية بنك البركة في تاريخ: 2012/12/31 و النتائج موضحة في الجدول التالي:

الأصول	الخصوم
--------	--------

محاضرات في مقياس التحليل المالي

علما أن:

[الهامش الصافي = 30%] ، [القدرة على

التمويل الذاتي = 70]

[المصاريف المالية = 31.21] ، [الإيرادات

المالية = 40]

32	رأس المال الجماعي	102	الاستثمارات الصافية
18	فرق إعادة التقييم	49	المخزونات
19	نتيجة رهن التخصيص	50	العملاء
20	الاحتياطات بأنواعها	18.5	التوظيفات المالية
51	الديون البنكية الطويلة الأجل	16	المتاحات المالية
95.5	الموردون وملحقاته	235.50	المجموع
235.5 0	المجموع		

[النتيجة الإجمالية = 100] ، [مخصصات الاهتلاكات = 10] [التكاليف الثابتة = 96] ، [التكاليف المتغيرة = 100] [لا توجد العمليات الاستثنائية].

المطلوب: أحسب ما يلي:

1- المرادودية الاقتصادية و المرادودية المالية لبنك البركة؟

2- معدل دوران الأصول الاقتصادية و الهامش الاقتصادي و معدل الاستدانة و تكلفة الاستدانة لبنك

البركة؟

3- أثر الرافعة المالية وما هي حالة بنك البركة؟

4- النقطة الميتة قبل و بعد المصاريف المالية؟

التمرين الثالث: إليك ميزانية مؤسسة Dorex في نهاية سنة 2012 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
1100	الأموال الخاصة	900	الاستثمارات الصافية
700	الديون الطويلة الأجل	830	المخزونات
700	الموردون	670	العملاء
315	ديون جبائية وإجتماعية	315	البنك
150	ديون أخرى	250	الصندوق
2965	المجموع	2965	المجموع

1- إذا كانت الميزانية الوظيفية في حالة التوازن بين ذلك؟ وكيف يمكن إعداد الميزانية الوظيفية

المختصرة لمؤسسة Dorex؟

2- أحسب مؤشرات المعادلة الأساسية للخبزينة لمؤسسة Dorex؟

3- أدرس مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة؟ وبين حركات التمويل لهذه المؤسسة؟

التمرين الرابع: إليك المعلومات المالية التالية لمؤسسة اقتصادية في تاريخ: 2013/12/31 والنتائج

موضحة كما يلي:

$$R_{ex} / R = 17\% \quad , \quad E_{ex} / E = 34\% \quad , \quad BFR_{hex} = 5600 \quad , \quad E_t = 120000 \quad , \quad E_s = 640000$$

$$R_d / E_s = 1.5 \quad , \quad BFR_{hex} / T_{ng} = 07\%$$

المطلوب:

1- أوجد الميزانية الوظيفية المختصرة لهذه المؤسسة؟

2- أدرس مؤشرات التوازن المالي؟ وبين حركات التمويل لهذه المؤسسة؟

3- فسر حالة الخبزينة الصافية الإجمالية؟

التمرين الخامس: إليك ميزانية مؤسسة في نهاية سنة 2014 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
1400	الأموال الخاصة	1200	الاستثمارات الصافية
600	الديون الطويلة الأجل	730	المخزونات
600	الموردون	570	العملاء
215	ديون جبائية وإجتماعية	215	البنك

محاضرات في مقياس التحليل المالي

150	إعتمادات بنكية جارية	250	الصندوق
2965	المجموع	2965	المجموع

المطلوب:

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة ؟ أحسب رأس المال العامل سيولة من أعلى وأدنى الميزانية المالية

؟

2- أدرس شروط التوازن المالي في التحليل المالي الكلاسيكي ؟

التمرين السادس: إليك المعطيات المالية لمؤسسة صينية لإنتاج الهواتف النقالة في نهاية سنة 2014 والنتائج

موضحة في الجداول التالية:

2014	خصوم المؤسسة	2014	أصول المؤسسة
1300	الاحتياطات	3400	الاستثمارات المالية
2300	نتائج الدورات السابقة	3300	الاستثمارات المعنوية
1300	مؤونات الأخطار والتكاليف	1000	مباني
2000	الديون الطويلة الأجل	2330	المخزونات
1650	الديون المتوسطة الأجل	2000	العملاء
2400	الموردون	650	البنك
300	ديون أخرى	570	الصندوق
1300	ديون قصيرة الأجل	480	حقوق أخرى
1180	الاعتمادات البنكية الجارية	/	/
13730	مجموع الخصوم	13730	مجموع الأصول

المطلوب:

1- إعداد الميزانية المالية والميزانية الوظيفية المختصرتين لهذه المؤسسة ؟

2- أحسب الذمة المالية ونسبة الاستقلالية المالية ؟ ما هو تفسيرك ؟

محاضرات في مقياس التحليل المالي

3- أحسب رأس المال العامل سيولة من أعلى وادني الميزانية ؟ ثم فسر حالة المؤسسة وبين حركات

التمويل ؟

4- أحسب مركبات المعادلة الأساسية للخزينة ؟ ثم استنتج حالة الخزينة الصافية الإجمالية ؟

5- أدرس شروط التوازن المالي لهذه المؤسسة في الحالتين ؟

التمرين السابع: لتكن لدينا المؤسسة (A)، تسعى لتمويل استثمارها عن طريق قرض لمدة سنة، علماً أن معدل الضريبة على أرباح الشركات يقدر بـ (0.35) والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

المبيانات	البيان
160500	الأموال الخاصة
65300	المصاريف المالية
0.23	معدل المردودية المالية
82400	الإستدانة (الديون)
42445	المصاريف المالية الصافية

المطلوب:

1- أحسب أثر الرافعة المالية ؟ ما هو مستوى الاستدانة بالنسبة لمعيار المردودية المالية ؟

2- أحسب تكلفة القرض ؟ ماذا تستنتج بالنسبة إلى تكلفة الاستدانة ؟

3- أحسب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال المستثمر للمؤسسة (A) ؟

محاضرات في مقياس التحليل المالي

التمرين الثامن: لتكن لدينا نتائج مؤسسة رويال موندريال بولاية الوادي، تسعى هذه المؤسسة إلى تمويل

استثمارها الجديد، عن طريق قرض لمدة سنة، علما أن معدل الضريبة على أرباح الشركة تقدر بـ: ()

0.35) والنتائج موضحة في الجدول أدناه. علما أن النتائج الجدول بـ: 1000 دينار جزائري.

المبلغ	البيانات
23910	R_{net}
65300	FF
159400	CP
0.15	R_{cp}
82400	D
42445	FF_{net}

المطلوب:

1- أحسب أثر الرافعة المالية؟ وما هو مستوى الاستدانة بالنسبة لمعيار المردودية المالية؟

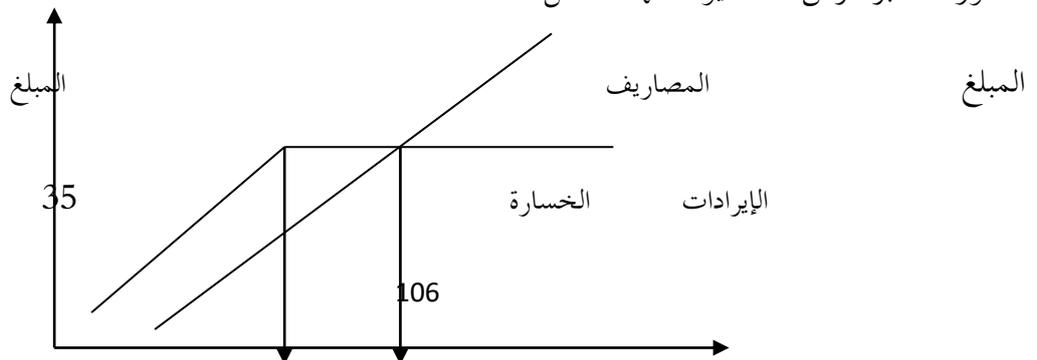
2- أحسب تكلفة القرض؟ ماذا تستنتج بالنسبة إلى تكلفة الاستدانة؟

3- أحسب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال المستثمر للمؤسسة رويال موندريال؟

4- طبق قاعدة الاستدانة العظمى؟ وما هو استنتاجك بالنسبة للمؤسسة؟

التمرين التاسع: يمثل هذا الشكل المصاريف الكلية والإيرادات الإجمالية لمؤسسة (X)، ويمكن تتبع هذه

التطورات عبر الزمن، كما يوضحها الشكل أدناه:



الربح

الزمن

2013 2014

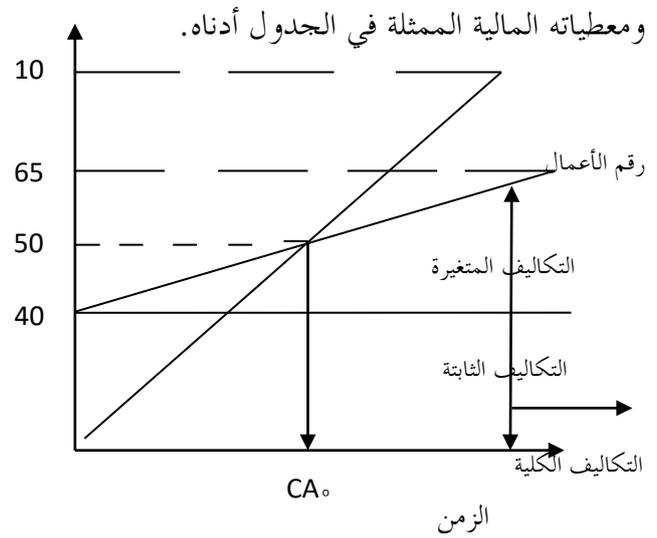
المطلوب:

1- قم بتحليل الشكل البياني بدقة؟.

2- ماذا يمثل التقاطع بين المصاريف والإيرادات الممثل في سنة 2014 ؟ اشرح هذه التقنية ؟.

التمرين العاشر: يمثل الشكل البياني لبنك البركة لسنة 2013،

المبلغ	البيانات
27	الفائض الإجمالي للاستغلال
4,02	المصاريف المالية الصافية
02	مخصصات الاهتلاكات
25	النتيجة الاقتصادية
0,15	تكلفة الأموال الخاصة
20	الأموال الخاصة
0,33	معدل الضريبة على أرباح



المطلوب:

1- ماذا يمثل هذا الشكل ؟ ثم اشرح مستويات المختلفة لنشاط هذا البنك ؟

محاضرات في مقياس التحليل المالي

2- اعتمادا على معطيات الجدول والشكل البياني احسب النقطة الميتة للاستغلال والنقطة الميتة المالية؟

3- احسب النقطة الميتة الإجمالية؟ ثم حدد وضعية هذا البنك تجاه نقاطه الميتة؟

التمرين الحادي عشر: إليك الجدولين التاليين يبينان المعطيات المالية لبنك (X) في تاريخ:

2014/12/31 والنتائج موضحة كما يلي: المبالغ بـ: 1000 دج. علما أن رقم أعمال

البنك يقدر بـ: 150، ومعدل الضريبة على أرباح البنك تقدر بـ: 0,33.

المبالغ	البيانات
25	مؤونات تدني الحقوق والمخزون
80,7	الفائض الإجمالي للاستغلال
30,2	مخصصات الاهتلاكات
10	مخصصات المؤونات
20	المصاريف المالية الصافية
29,85	المصاريف المالية
37,83	قيمة الضريبة على أرباح البنك

المبالغ	البيانات
50	رأس المال الجماعي
10	فرق إعادة التقييم
20,1	نتائج سنوات سابقة
19	مؤونات الأخطار والتكاليف
120,3	قرض قصير الأجل
18	الصندوق
12	الخزينة

المطلوب: أحسب ما يلي:

1- المردودية المالية والمردودية الاقتصادية لهذا البنك؟

2- معدل دوران الأصول الاقتصادية، والهامش الاقتصادي، ومعامل الاستدانة، والهامش الصافي، وتكلفة

الاستدانة للبنك؟

محاضرات في مقياس التحليل المالي

3- أثر الرافعة المالية وما هي حالة هذا البنك ؟

التمرين الثاني عشر: إليك الجدول التالي يبين الميزانية المحاسبية لمؤسسة (X) في تاريخ 2014/12/31

كما يلي:

2014	خصوم المؤسسة	2014	أصول المؤسسة
500	رأس المال الجماعي	1080	الاستثمارات المالية
100	الاحتياطات	400	الاستثمارات المعنوية
290	نتائج الدورات السابقة	320	المخزونات
262	مؤونات الأخطار والتكاليف	331	العملاء
820	الديون البنكية *	02	البنك والصندوق
170	الموردون	27	حقوق أخرى
12	ديون أخرى	/	/
06	ديون قصيرة الأجل	/	/
2160	مجموع الخصوم	2160	مجموع الأصول

المطلوب: * متضمنة إتمادات بنكية جارية بقيمة 20 دينار جزائري.

1- إعداد الميزانية الوظيفية ؟ ثم أحسب مؤشرات التحليل المالي الوظيفي ؟

2- أدرس شرط التوازن المالي ؟ وبين حركة تمويله ؟

التمرين الثالث عشر: لديك المعطيات التقديرية المالية لمؤسسة (condor) في نهاية سنة 2013،

والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

15,8	المصاريف المالية الصافية	0,12	تكلفة الأموال الخاصة	162,4	الإنتاج
7,2	المصاريف المالية	0,35	معدل الضريبة	20,7	الأموال الخاصة
30,1	التكاليف الثابتة	10,3	مخصصات الاهتلاكات	91,5	التكاليف المتغيرة

المطلوب:

محاضرات في مقياس التحليل المالي

المطلوب:

1- اعتمادا على معطيات الجدول: احسب النقطة الميئة للاستغلال والنقطة الميئة المالية؟

2- احسب النقطة الميئة الإجمالية؟ ثم حدد وضعية هذا البنك تجاه نقاطه الميئة؟

3- ما هو حكمك على الوضعية المالية لهذا البنك؟

التمرين الخامس عشر: إليك الجدولين التاليين يبينان المعطيات المالية لبنك (X) في تاريخ:

2015/12/31 والنتائج موضحة كما يلي:

المبيانات	المبلغ
رقم أعمال البنك	150
مؤونات تدني الحقوق والمخزون	25
الفائض الإجمالي للاستغلال	80,7
مخصصات الاهتلاكات	30,2
مخصصات المؤونات	10
المصاريف المالية الصافية	20
المصاريف المالية	29,85
قيمة الضريبة على أرباح البنك IBS	37,83
معدل الضريبة على أرباح البنك IS	0,33

المبيانات	المبلغ
رأس المال الجماعي	50
فرق إعادة التقييم	10
نتائج سنوات سابقة	20,1
مؤونات الأخطار والتكاليف	19
فرض قصير الأجل	120,3
الصندوق	18
الخزينة	12

المطلوب: أحسب ما يلي:

1- المردودية المالية والمردودية الاقتصادية لهذا البنك؟

2- معدل دوران الأصول الاقتصادية، والهامش الاقتصادي، ومعامل الاستدانة، والهامش الصافي، وتكلفة

الاستدانة للبنك؟

3- أثر الرافعة المالية وما هي حالة هذا البنك؟

التمرين السادس عشر: يمتلك البنك (A) محفظة استثمارية مالية رأسمالها يقدر بـ: 6600000

دج بدأت نشاطها في بداية جانفي سنة 2016 في السوق المالي والنتائج السداسي الأول موضحة في

الجدول التالي: 1000 دج

أدوات المحفظة	النسبة	العائد المتوقع	القيمة الحقيقية
الأسهم الممتازة	40 %	295	320
الأسهم العادية	25 %	370	415
السندات	20 %	276	290
المشتقات المالية	15 %	488	524

المطلوب:

1- أحسب قيمة كل أداة مساهمة في تكوين رأسمال هذه المحفظة الاستثمارية؟.

2- أحسب العائد على رأس المال المرجح بالمخاطر؟.

3- ما هو تحليلك لنتيجة هذا المؤشر؟. وكذلك بالنسبة لهذا البنك؟. وما هي الآثار الناجمة عليه؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

التمرين السابع عشر: إليك المعطيات المالية المستخرجة من ميزانيات والجداول الملحقة لبنك البركة في

نهاية سنة 2015 والنتائج موضحة في الجدول التالي: علما أن هذا البنك يحقق نتيجة صافية تقدر

بـ: 400312 د.ج.

البيانات	بنك البركة
الأصول الثابتة البنكية	258700
القروض بنكية	424657
الأصول المتداولة البنكية	437600
رأس المال الأساسي للبنك	520450

المطلوب:

- 1- أحسب كفاية رأس المال وجودة الأصول ونسبة القروض ؟.
- 2- أحسب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ؟.
- 3- ما هو تفسيرك للنسب المحققة (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) ؟. وما هو رأيك في تقييم الأداء المالي لبنك البركة ؟.

التمرين الثامن عشر: اعتمادا على المعطيات المالية لمؤسسة (A) في نهاية سنة 2016 والنتائج موضحة

في الجداول التالية: 1000 د.ج.

جدول حسابات النتائج

الأصول والخصوم المؤسسة

A	الحسابات
---	----------

محاضرات في مقياس التحليل المالي

A	الخصوم	A	الأصول
77	الأموال الخاصة	226	استثمارات مادية
169	الديون الطويلة والمتوسطة ¹	17	استثمارات مالية
20	الموردون	05	استثمارات معنوية
14	ديون الاستغلال الأخرى	25	المخزونات
05	الديون البنكية قصيرة الأجل	08	حقوق الاستغلال
285	مجموع الخصوم	04	المتاحات والتوظيفات المالية
20	¹ - منها قروض أقل من سنة	285	مجموع الأصول

250	رقم الأعمال
250	الإنتاج
36	مشتريات مستهلكة
162	مصاريف الاستغلال الأخرى
36	مصاريف مالية
00	إيرادات مالية
20	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
02	النتيجة الاستثنائية
00	الضرائب على أرباح المؤسسة
00	النتيجة الصافية

المطلوب:

1- إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة؟. ثم أحسب مركبات المعادلة الأساسية للخرينة؟.

2- أدرس شروط التوازن المالي؟. ثم فسر حالة الخرينة الصافية الإجمالية؟.

3- أحسب المؤشرات المالية التالية بطريقتين: EBE ، BFR_g ، AE ، D_{net} .

التمرين التاسع عشر: أمامك المعطيات المالية لمؤسسة (B) في نهاية سنة 2016، حيث تحقق هذه

الأخيرة إنتاجا قدره 100 وحدة نقدية والنتائج موضحة في الجدول المقابل.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

B	الحساب
07	مخصصات الاهتلاكات
30	المصاريف المتغيرة
78	الأموال الخاصة
06	المصاريف المالية
0,1	تكلفة الأموال الخاصة
55	المصاريف الثابتة
0,06	معدل الضريبة على أرباح الشركات
04	النتيجة الصافية

المطلوب:

1- أحسب النقطة الميئة قبل وبعد المصاريف المالية ؟.

2- أحسب النقطة الميئة الإجمالية ؟.

3- حدد وضعية المؤسسة (B) اتجاه النقاط الميئة الثلاثة ؟.

التمرين العشرون: وضعت بين يديك المعلومات المالية لمؤسسة (A) بتاريخ 2016 /12/31 والنتائج

موزعة كما يلي:

1- عناصر الأصول موزعة كالتالي: * استثمارات مادية بقيمة 30000 دج. * استثمارات مالية بقيمة

150000 دج. * استثمارات معنوية بقيمة 35000 دج.

2- عناصر الأصول المتداولة كما يلي: * المخزونات بقيمة 70000 دج. * البنك بقيمة 90000 دج.

* خزينة المؤسسة (A) بقيمة 40000 دج. * الصندوق بقيمة 45000 دج.

3- قروض المؤسسة (A) موزعة كالتالي: * ديون طويلة الأجل بقيمة 80000 دج. * ديون المتوسطة

الأجل بقيمة 50000 دج.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

4- إذا علمت أن الأموال الخاصة تقدر بـ _____ : 230000 دج. والقروض قصيرة الأجل

بقيمة 100000 دج.

المطلوب:

- 1- شكل الميزانية المالية المختصرة؟.
- 2- أحسب رأس المال العامل سيولة من أدنى الميزانية؟.
- 3- أحسب نسبة الاستقلالية المالية؟.
- 4- أدرس التوازن المالي المؤسسة (A)؟. وبين حركة تمويلها؟.

التمرين الواحد والعشرون: إليك المعطيات المالية لمؤسسة (X) في نهاية سنة 2016 كما هي موضحة

في الجدول أدناه:

A	الخصوم	A	الأصول
4321	الأموال الخاصة	2260	استثمارات مالية
1200	الديون الطويلة والمتوسطة	1330	أراضي
507	الموردون	851	تجهيزات
245	الاهتلاكات	1210	المخزونات
366	ديون الاستغلال الأخرى	785	حقوق الاستغلال
252	الديون البنكية قصيرة الأجل	455	المتاحات والتوظيفات المالية
6891	مجموع الخصوم	6891	مجموع الأصول

المطلوب:

- 1- إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة؟.
- 2- أحسب مركبات المعادلة الأساسية للخزينة؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

3- أدرس شروط التوازن المالي الوظيفي لهذه المؤسسة؟. وبين حركة تمويلها؟.

التمرين الثاني والعشرون: يمتلك بنك الخليج محفظة استثمارية مالية رأسمالها يقدر بـ:

7500000 دج بدأت نشاطها في بداية جانفي سنة 2016 في السوق المالي والنتائج السداسي الأول

موضحة في الجدول التالي: 1000 دج.

أدوات المحفظة	النسبة	العائد المتوقع	القيمة الحقيقية
الأسهم الممتازة	45 %	298	320
الأسهم العادية	35 %	375	410
السندات	15 %	280	290
المشتقات المالية	05 %	495	525

المطلوب:

1- أحسب قيمة كل أداة مساهمة في تكوين رأسمال هذه المحفظة الاستثمارية؟.

2- أحسب العائد على رأس المال المرجح بالمخاطر؟.

3- ما هو تحليلك لنتيجة هذا المؤشر؟. وكذلك بالنسبة لهذا البنك؟. وما هي الآثار الناجمة عليه؟.

البيانات	بنك البركة
الأصول الثابتة البنكية	359710

محاضرات في مقياس التحليل المالي

إليك المعطيات المالية
والجداول الملحقة لبنك قطر في
موضحة في الجدول التالي: علما

589000	القروض بنكية
397521	الأصول المتداولة البنكية
621451	رأس المال الأساسي للبنك

التمرين الثالث والعشرون:
المستخرجة من ميزانيات
نهاية سنة 2015 والنتائج

أن هذا البنك يحقق نتيجة صافية تقدر ب: 300999 دج.

المطلوب:

- 1- أحسب كفاية رأس المال وجودة الأصول ونسبة القروض ؟.
- 2- أحسب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ؟.
- 3- ما هو تفسيرك للنسب المحققة (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) ؟. وما هو رأيك في تقييم الأداء المالي لبنك البركة ؟.

2015	2014	البيان / الوحدة 1000 دينار جزائري
106,4	120,1	الأموال الخاصة
0,35	0,35	معدل الضريبة على أرباح الشركات
83	51	الديون المتوسطة الأجل
14,6	17,2	المصاريف المالية
16	14	النتيجة الصافية

النتائج الممثلة في الجدول التالي لمؤسسة (X) في نهاية سنة 2014 و 2015 كما يلي:

المطلوب:

1- أحسب أثر الرافعة المالية لسنتين 2014 و 2015 ؟. استنتج حالة أثر الرافعة المالية لهذه المؤسسة

؟.

التمرين الخامس والعشرون: تريد مؤسسة (Fax) لصناعة الصابون المفاضلة بين مشروعين استثماريين

ممثلين في الجدول التالي:

المشروع الثاني	المشروع الأول	البيان / الوحدة 1000 دينار جزائري	
68	68	تكلفة الأولية للمشروعين الاستثماريين	
10	20	السنة الأولى	CAF لسنوات إنجاز المشروع الاستثماري
10	20	السنة الثانية	
30	18	السنة الثالثة	
40	20	السنة الرابعة	

المطلوب: للمفاضلة بين المشروعين أحسب ما يلي:

1- المرودية المتوسطة للمشروعين ؟ ومدة استرجاعهما ؟.

2- القيمة الحالية الصافية عند معدل التخصيم 11% ؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

3- مؤشر الربحية لكل المشروعين ؟. بناء على النتائج السابقة استنتج أي المشروعين أفضل لمؤسسة (Fax) ؟.

التمرين السادس والعشرون: إليك المعطيات المالية لمؤسسة (X) في نهاية سنة 2016 كما هي موضحة

في الجدول أدناه:

الأصول	x	الخصوم	x
الاستثمارات المالية	2260	الأموال الخاصة	4321
أراضي	1330	الديون الطويلة الأجل	1200
تجهيزات	851	الموردون وملحقاته	507
المخزونات بأنواعها	1210	الاهتلاكات والمؤونات	245
حقوق الاستغلال	785	ديون الاستغلال الأخرى	366
نقديات	455	الاعتمادات البنكية	252
مجموع الأصول	6891	مجموع الخصوم	6891

المطلوب:

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية المختصرة ؟.

2- أحسب رأس المال العامل سيولة من أعلى وأدنى الميزانية ؟

3- أحسب مركبات المعادلة الأساسية للخرينة ؟.

4- أحسب نسبة الاستقلالية المالية ؟.

5- أدرس شروط التوازن المالي التقليدي والوظيفي لهذه المؤسسة؟. وبين حركة تمويلها ؟.

التمرين السابع والعشرون: إليك النتائج الممثلة في الجدول التالي لمؤسسة (X) في نهاية سنة 2015 و

2016 كما يلي:

البيان / الوحدة 1000 دينار الجزائري	2015	2016
الأموال الخاصة	110,2	92,3
معدل الضريبة على أرباح الشركات	0,40	0,40

محاضرات في مقياس التحليل المالي

86	54	الديون المتوسطة الأجل
16,7	18,6	المصاريف المالية
17	15	النتيجة الصافية
99	75	الديون الطويلة الأجل

المطلوب:

1- أحسب الرفع المالي لسنتين 2015 و 2016 .؟

2- استنتج حالة أثر الرافعة المالية لهذه المؤسسة .؟

3- ما هي حالات أثر الرافعة المالية .؟

4- أيهم السنة الأفضل لدى المؤسسة (X) .؟

التمرين الثامن والعشرون: إليك المعطيات المالية حول نشاط مؤسسة T. P. L في 31/12/2009

(2010) والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

- أصول وخصوم المؤسسة -

2010	2009	الأصول
100220	92650	الاستثمارات المادية و المعنوية
64730	55300	الاستثمارات المالية
60230	49800	المخزون
36251	24900	حقوق الاستغلال
33750	4080	المتاحات
295181	226730	مجموع الأصول
2010	2009	الخصوم
		م
126510	88060	الأموال الخاصة

محاضرات في مقياس التحليل المالي

72341	59890	الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
46780	35820	الموردون والحسابات الملحقة به.
21150	19460	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
28400	23500	ديون جباية وإجتماعية
295181	226730	مجموع الخصوم

2010	- جدول حسابات التائج -
155000	إنتاج مخزون وإنتاج مباع
44860	مشتريات مواد الأولية والبضاعة
31200	إستهلاكات خ للمواد الأولية والبضاعة
23400	تكاليف المستخدمين
15660	ضرائب ورسوم
11150	مخصصات الاهتلاكات
10000	مخصصات المؤونات
10000	إيرادات مالية
11320	مصاريف مالية
8900	مصاريف استثنائية
10100	إيرادات استثنائية
7800	ضرائب على الأرباح الشركات
5555	توزيعات الأرباح

المطلوب:

1- أحسب المؤشرات التالية بالتفصيل : EBE ، BFR_g ، $FRng$ ، Tng ، $Rnet$ ،

CAF ؟.

2- أحسب التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي. ثم أحسب ETE ؟.

3- أحسب نتيجة الاستغلال والنتيجة الإجمالية بعد توزيعات الأرباح ؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

4- قم بإعادة بناء جدول حسابات النتائج . وإعداد جدول تدفقات الخزينة من منظور جدول

التمويل؟.

التمرين التاسع والعشرون: إليك المعطيات المالية للميزانية الاقتصادية كما هي موضحة في الجدول التالي:

المبالغ	اليومان	المبلغ	اليومان
260250	الأموال الخاصة	60320	الاستثمارات المادية
45120	الديون البنكية والمالية	46800	الاستثمارات المعنوية
61640	الديون الطويلة الأجل	55200	الاستثمارات المالية
44890	الديون المتوسطة الأجل	162320	مجموع الاستثمارات الصافية
39900	الديون القصيرة الأجل	85630	المخزون
33200	التوظيفات المالية	74600	ديون الأخرى
36230	المتاحات المالية	62580	حساب العملاء
/	/	70100	مستحقات الموردون
/	/	66000	حقوق الأخرى
521230	المجموع	521230	المجموع

المطلوب:

1- أحسب: - BFR g والاستدانة الصافية ؟.

2- أحسب الأصل الاقتصادي ورأس المال المستثمر في عملية الاستغلال ؟.

التمرين الثلاثون: إليك المعطيات المالية المستخرجة من ميزانيات والجداول الملحقة لبنك البركة في نهاية

سنة 2016 والنتائج موضحة في الجدول التالي: علما أن هذا البنك يحقق نتيجة صافية تقدر

بـ: 500400 دج.

بيانات	بنك البركة
الأصول الثابتة البنكية	360087

محاضرات في مقياس التحليل المالي

10600	10220	9000	الديون البنكية والمالية الطويلة
7600	4500	1700	الديون المتوسطة
3800	2320	1800	الموردون
2094	1708	1200	ديون الاستغلال
1480	1200	980	الديون القصيرة الأجل

المطلوب:

1- حساب مايلي:

- الاحتياج في رأس المال العامل لـ ثلاث سنوات؟.

- الاستدانة الصافية لسنوات الثلاث؟.

2- أحسب الأصل الاقتصادي لسنوات الثلاثة؟.

4- قم بإعداد الميزانية الاقتصادية المختصرة؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

التمرين الثاني والثلاثون: اعتمادا على المعطيات المالية التالية لثلاثة مؤسسات والنتائج الموضحة في الجدول

حسابات النتائج والميزانيات الثلاثة كما يلي:

C	B	A	الحسابات
1059	6115	3320	الإنتاج
480	1059	2673	مشتريات مستهلكة
331	3119	236	إستهلاكات خارجية أخرى
183	1365	320	مصاريف المستخدمين
00	49	9	مصاريف مالية
100	149	11	إيرادات مالية
245	316	41	مخصصات الاهتلاك
11-	07-	5	النتيجة الاستثنائية
00	52	20	الضرائب على الأرباح
6.9	52	33	النتيجة الصافية

C	B	A	الحسابات
13334	2233	162	استثمارات مادية
00	00	44	استثمارات معنوية
106	690	30	استثمارات مالية
213	277	282	المخزونات
1068	1193	142	حقوق الاستغلال
40	692	247	المتاحات
14761	5085	907	مجموع الأصول
C	B	A	الحسابات
2021	1088	158	الأموال الخاصة
9655	2182	88	الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
793	00	661	الموردون
00	1815	00	ديون الاستغلال الأخرى
2292	00	00	الديون البنكية قصيرة الأجل
14761	5085	907	مجموع الخصوم

المطلوب: أحسب المؤشرات التالية بطريقتين؟.

- الفائض الاجمالي للاستغلال EBE ؟.
- القدرة على التمويل الذاتي CAF ؟.
- نتيجة الاستغلال ، النتيجة الجارية ؟. - الاحتياج في رأس المال العامل BFR ؟. - الأصول الاقتصادية، الاستدانة الصافية ؟.

محاضرات في مقياس التحليل المالي

التمرين الثالث والثلاثون: لتكن المؤسستين A و B كما يلي:

B		A		المؤسستين
2010	2009	2010	2009	الحسابات
1610	1320	1060	700.2	الإنتاج
530.8	440.5	350.4	219.4	مشتريات البضاعة
410.1 0	360.7	290.4	202.2	مصاريف المستخدمين
80	72	70	50	ضرائب ورسوم
50	36.2	27.4	14.3	مخصصات الاهتلاكات
82	70	50	30	مصاريف مالية صافية
43.3	35	30	20	ضرائب على الأرباح
46	40	35	25	توزيعات الأرباح
413.8	305.6	241.8	164.3	النتيجة الصافية

B		A		المؤسستين
2010	2009	2010	2009	الحسابات
3200	3600	3300	3000	استثمارات مادية
1890	2200	2000	1900	استثمارات معنوية
1700	1570	2100	2000	استثمارات مالية
1820	1680	2420	2200	المخزونات
2100	1900	1950	1860	حقوق الاستغلال
910	850	800	720	المتاحات
11620	11800	12570	11680	مجموع الأصول
2010	2009	2010	2009	الحسابات
4000	3900	4220	3750	الأموال الخاصة
2680	2980	3650	3000	الديون ط والمتوسطة الأجل
3350	3100	3800	3480	ديون الاستغلال الأخرى
1590	1820	900	1450	الديون البنكية قصيرة الأجل
11620	11800	12570	11680	مجموع الخصوم

المطلوب:

1- أحسب المؤشرات التالية بطريقتين:

- الفائض الإجمالي للاستغلال EBE؟. القدرة على التمويل الذاتي CAF؟. - نتيجة الاستغلال ،

النتيجة الجارية؟. - الاحتياج في رأس المال العامل BFR؟. - الأصول الاقتصادية، الاستدانة الصافية

؟.

2- هل يمكن حساب المؤشرات التالية:

- التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (التغيير BFR_{ex})؟ - فائض خزينة الاستغلال

ETE

محاضرات في مقياس التحليل المالي

التمرين الرابع والثلاثون: اعتمادا على المعطيات التالية لثلاث مؤسسات (C .B .A) وكل النتائج ممثلة

إجمالاً في الجدول التالي:

C	B	A	البيانات
160700	155000	170800	الإنتاج
55400	50300	60200	مشتريات المواد الأولية
43980	30800	40210	تكاليف المستخدمين
32150	23890	33500	ضرائب ورسوم
12600	12400	15000	مخصصات الاهتلاكات
11800	10800	13000	مخصصات المؤونات
10100	9900	10000	إيرادات مالية
9600	8400	9000	مصاريف مالية
8950	6230	7500	رصيد العمليات الاستثنائية
7000	5000	6000	ضرائب على الأرباح الشركات
6100	4650	5800	توزيعات الأرباح
12400	9760	6600	استثمارات معنوية
9620	7340	5200	استثمارات مالية
8500	8200	6000	مخزونات
7420	5120	4300	عملاء
1500	1488	1200	المتاحات
1634	1500	1380	التوظيفات
15500	13460	10000	الأموال الخاصة
10600	10220	9000	الديون البنكية والمالية الطويلة
7600	4500	1700	الديون المتوسطة
3800	2320	1800	الموردون
2094	1708	1200	ديون الاستغلال
1480	1200	980	الديون القصيرة الأجل

1- أكمل الجدول أدناه بحساب جميع المؤشرات المطلوب حسابها في التمرين الثاني والثلاثون (تأكد منها بطريقتين) ؟.

2- أحسب ETE باعتبار هذه المؤسسات سنوات (2000، 2001) (2001 ، 2002) ؟.

3- قم بإعادة صياغة جدول حسابات النتائج ؟.

5- إذا علمت أنهم قاموا بشراء استثمارات بقيمة: 3600 ، 4200 ، على الترتيب، وتنازلت عن جزء من

استثماراتها بقيمة 1200 ، 1460 على الترتيب، كما قاموا بتسديد قرض بقيمة 6850 ، 7900 على

الترتيب، كذلك قاموا بقروض جديدة بقيمة 3200 ، 3650 على الترتيب، وتم من خلالهم الرفع في

الأموال الخاصة بقيمة 6420 ، 5830 على الترتيب، ومكافآت رأس المال على التوالي 2320 ، 3100

، - ما هي حالة التغير في الخزينة (Tng)؟.

- 1- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)، ج1، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 25.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق ل 25 مارس 2009.
- 3- جميل أحمد توفيق ومحمد صالح الحناوي، الإدارة المالية المعاصرة، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص: 34.
- 4- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 18.
- 5- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص: 27.
- 6- خباية نور الدين، الإدارة المالية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص: 04.
- 7- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة الجزائر. ، ص: 53.
- 8- دراج حمودي، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية - دروس نظرية و تطبيقية -، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2000، ص: 70.
- 9- رايح حمودي، المنهل في التسيير المحاسبي والمالي، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص: 37.
- 10- زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 89.
- 11- شاويش محمود محمد، إعداد تقديم المشروعات الجديدة، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996، ص: 123.
- 12- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، دار الميرخ الأردن. 2012، ص: 67.
- 13- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر. 2015، ص: 37.

- 14- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر. 2013، ص: 89.
- 15- عبد الحميد كراجة، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000، ص: 71.
- 16- عثمان دغماني، التمويل الإداري، دار المريح، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص: 26.
- 17- عدنان تاية النعيمي، الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن. 1997، ص: 24.
- 18- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- 19- مسعود صديقي، المحاسبة المالية، دار الهدى، الجزائر. 2010، ص: 78.
- 20- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص: 22.
- 21- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي، الإسكندرية، مصر، 2001، ص- ص: 07-08.
- 22- منير عبد الهادي، الإدارة المالية، دار مكتبة حامد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 32.
- 23- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 08.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 24- ELIE COHEN, **ANALYSE FINANCIERE**, EDITION ECONOMICA, PARIS, p: 34, 2006
- 25- EMMANUELLE PLOT-VICARD **ANALYSE FINANCIERE**, MAGNARD VUIBERT PARIS, p:73, 2014.
- 26- P RAMAGE, **ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIER**, EDITION ORGANISATION, paris, p:57, 2001.
- 27- PARI PASCAL QUIRY, **FINANCE D'ENTREPRISE**, DIAGNOSTIC FINANCIER GUALINO EDITEUR PARIS, DALLOZ , p: 65, 2010.

الأطروحات والرسائل العلمية:

28- مليكه زغيب، أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 1997، ص: 19.